

التعليق على الوصية الصغرى

لشيخ الإسلام ابن تيمية

(٦٦١-٧٢٨هـ)

د. عبد العزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف



التعليق
على الوصية الصغرى



التَّعلِيق عَلَى الوَصِيَّةِ الصُّغرَى

لِشَيخِ الإِسلَامِ ابنِ تَيمِيَّة

(٦٦١- ٧٢٨هـ)

د. عَبدِ العَزِيزِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ آل عَبدِ اللَّطِيف

ح شركة آفاق المعرفة للنشر والتوزيع، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل عبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد

التعليق على الوصية الصغرى لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -. / عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف - الرياض، ١٤٤١هـ

٨٥ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٩-١٨٨١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١ - العقائد

٢ - علم الكلام

٣ - أهل السنة أ. العنوان

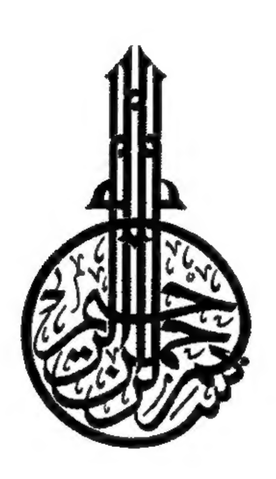
ديوي ٢٤٠ ١٤٤١/٤٤٣٦

رقم الإيداع: ١٤٤١/٤٤٣٦

ردمك: ٩-٢٨٨١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م





الحمد لله والصَّلاة والسَّلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه ومن والاه.. أمَّا بعد:

فهذه الرِّسالة الموسومة بـ«الوصيَّة الصُّغرىٰ» لابن تيمية -رحمه الله- رسالةٌ جامعة، ووصيَّة نافعة، فمع إيجازها واختزالها؛ إلا أنَّ مؤلفها كتبها بأسلوب واضح سهل، يعقله النَّاشئ والمبتدئ، فضلًا عن المقتصد والمنتهي، ثمَّ إنَّها تضمَّنت أصولًا كبارًا، وقواعد عظامًا، كتقريره وتحريره لأصلَي: حقِّ الله تعالىٰ وحقِّ العباد، والاحتفاء بالعلم والرِّواية، والعمل والاتِّباع، والفقه والدِّراية، والرِّعاية لعبادة الله عزَّ وجلَّ، والتحقيق في مسألة أفضل الأعمال، ومعالم منهجية في تحصيل العلم الشَّرعي.

ويظهر جليًّا سعة أُفُق ابن تيمية في أثناء حديثه عن ذكر الله تعالىٰ، فقد كشف أبو العباس ابن تيمية عن سعة هائلة ورحابة فسيحة لمفهوم الذِّكر الإلهي، وما يستوعبه من مسائل عديدة جدًّا، وهذه السعة لها نظائر في مصنَّفات ابن تيمية الكثيرة، كتقريره مفهوم الحُبِّ في كتابه «قاعدة في المحبَّة»، ومعنىٰ العدل في كتابه «الاستقامة» وغيره.

والحاصل أنَّ هذه الرسالة الوجيزة جديرة بالاهتمام والمدارسة في المحاضن التربوية، والحلقات القرآنية، والمدارس الدِّينيَّة.

وقد تُدُورِسَتْ بالشَّرح والتعليق في أكثر من مسجد ومجلس، والتزم الـمُعلِّق توضيح وشرح هذه «الوصيَّة» بما حرَّره وبيَّنه ابن تيمية نفسه في مُصنَّفاته الأخرىٰ، فالمؤلِّف أدرىٰ بمراده من غيره.

ورغب مركز «آفاق المعرفة» في طبعها ونشرها، وبادر الشيخ: محمد بن عمر الزُّبيدي باستخراج هذه التعليقات من نُسخة الـمُعلِّق، وترتيبها، وإعدادها للنَّشر.

وقد اعتُمد في إثبات نصِّ «الوصيَّة الصغرىٰ» علىٰ نسخة مجموع فتاوىٰ ابن تيمية، جمع ابن قاسم رحمه الله، مع مقابلة النصِّ علىٰ أصل خطيٍّ عتيق، وهو من محفوظات مكتبة (تشستربيتي) برقم (٣٥٣٧) تقسيم (٢)، وناسخه (عليُّ بن حسن بن محمد الحرَّاني)، بتاريخ (٧٥٦هـ)[1].

ولم نُشِر إلىٰ جميع الفروقات، وإنما اقتصرنا علىٰ تصحيح المواضع المشكلة.

وقام بمراجعتها الشيخ الفاضل: عبد الله بن محمد بن خضر الزَّهراني، فجزاهما الله كلَّ خير وبارك فيهما. والله المستعان.

النَّاشر

مركز آفاق المعرفة

---

(١) وقد أفاد بها الشيخ: عبد الله بن علي السليمان، فجزاه الله خير الجزاء.

شيء من هذا ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في
تفسير هذه الآية أحاديث صحيحة اتفق أهل
العلم بالحديث على صحتها وتلقيها بالقبول والتصديق
هذا آخر ما انتخبته من منهاج الوصول للشيخ تقي
الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على كل حال
هذا [illegible] محمد بن علي [illegible]
عفا الله عنه [illegible]
[illegible] المغرب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] علم
[illegible] الشرعية [illegible] على أفضل الأعمال
[illegible]
[illegible]
[illegible] والسلام [illegible] عليه ورحمة الله وبركاته

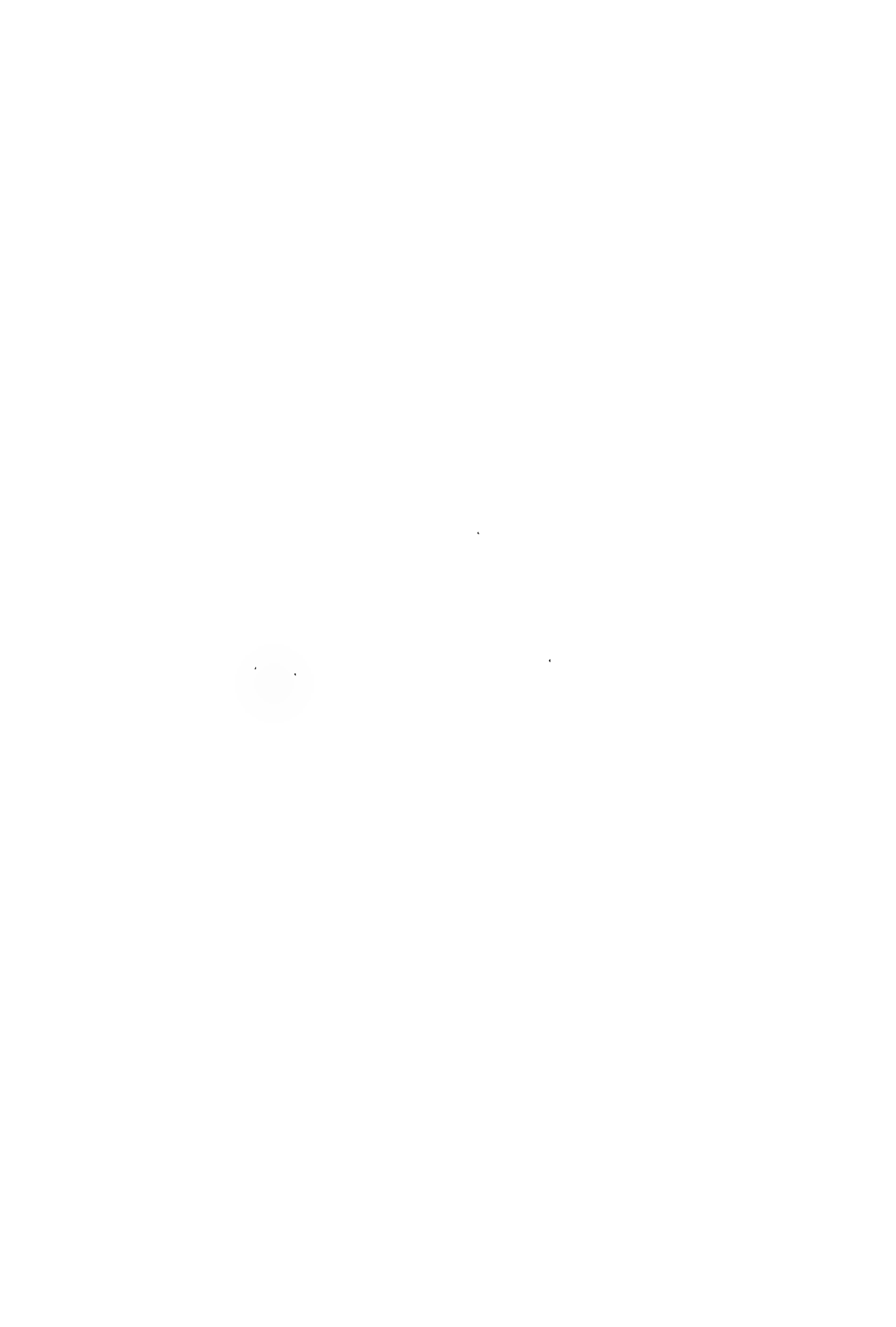
أول الكتاب في المخطوط

[illegible] الا من هديناه [illegible] يحذرون واما [illegible]
[illegible] فقد سمع منا [illegible] إثما [illegible]
يسره الله تعالى [illegible] في الكتب المصنفة الموجودة كتاب
اتم من صحيح [illegible] لكن هو [illegible] لا يقوم
اصول العلم [illegible] المقصود المبتدي في ابواب
العلم اذ لا بد من معرفة احاديث اخر وكلام اهل
الفقه واهل العلم في الامور التي يحتاج بعلمها بعض
العلما وقد اوعبت للامة لكل من يبتغي من العلم
ابوابا من نور الله قلبه هداه بما يبلغه من الدين ومن
اعماه لم ترده هذه الكتب الاخيرة وضلالا كما قال
النبي صلى الله عليه وسلم لابن لبيد الانصاري اوليست
التوراة والانجيل عند اليهود والنصارى فماذا يغني
عنهم فنسال الله العظيم ان يرزقنا الهدى والسداد
ويلهمنا رشدنا ويقينا شر انفسنا وان لا يزيغ قلوبنا
بعد اذ هدانا ويهب لنا من لدنه رحمة انه هو
الوهاب الحمد لله رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

آخر الكتاب في المخطوط

نصُّ

الوَصِيَّةِ الصُّغْرَى



بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال أبي القاسم المغربي: يتفضل الشيخ الإمام بقيَّة السلف، وقدوة الخلف، أعلم من لقيت ببلاد المشرق والمغرب؛ تقي الدِّين أبو العباس أحمد بن تيميَّة، بأن يوصيني بما يكون فيه صلاح ديني ودنياي، ويرشدني إلىٰ كتاب يكون عليه اعتمادي في علم الحديث وكذلك في غيره من العلوم الشرعيَّة، وينبهني علىٰ أفضل الأعمال الصالحة بعد الواجبات، ويبين لي أرجح المكاسب. كل ذلك علىٰ قصد الإيماء والاختصار، والله تعالىٰ يحفظه.

والسَّلام الكريم عليه ورحمة الله وبركاته.

فأجاب:

الحمد لله ربِّ العالمين، **أما الوصيَّة**: فما أعلم وصيَّة أنفع من وصيَّة الله ورسوله لمن عقلها واتبعها، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء:١٣١].

ووصَّىٰ النَّبي ﷺ معاذًا لما بعثه إلىٰ اليمن، فقال: (يا معاذ: اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن).

وكان معاذ ﷺ من النبي ﷺ بمنزلة عليَّة، فإنه قال له: (يا معاذ، والله إنِّي لأحبك)، وكان يردفه وراءه. وروي فيه أنَّه: (أعلم الأمة بالحلال والحرام)، وأنَّه: (يُحشر أمام العلماء برَتْوَة) -أي بخطوة-.

ومن فضله أنَّه بعثه النبي ﷺ مبلِّغًا عنه، داعيًا ومفقهًا ومفتيًا وحاكمًا إلىٰ أهل اليمن.

وكانوا يُشبهونه[1] بإبراهيم الخليل عليه السلام، وإبراهيم إمام الناس. وكان ابن مسعود ﷺ يقول: (إنَّ معاذًا كان أمة قانتًا لله حنيفًا ولم يكُ من المشركين)؛ تشبيهًا له بإبراهيم.

ثم إنَّه ﷺ وصَّاه هذه الوصية، فعُلم أنَّها جامعة، وهي كذلك لمن عقلها، مع أنها تفسير الوصيَّة القرآنية.

أما بيان جمعها فلأنَّ العبد عليه حقَّان: حقٌّ لله عز وجل، وحقٌّ لعباده.

ثم الحقُّ الذي عليه لا بدَّ أن يخلَّ ببعضه أحيانًا: إما بترك مأمور به، وإما بفعل منهي عنه.

فقال النبي ﷺ: (اتَّقِ الله حيثما كنت)، وهذه كلمة جامعة، وفي قوله: (حيثما كنت) تحقيق لحاجته إلىٰ التقوىٰ في السرِّ والعلانية.

ثم قال: (وأتبع السيئة الحسنة تمحها)، فإنَّ الطبيب متىٰ تناول المريضُ شيئًا مضرًّا أمره بما يُصلحه، والذنب للعبد كأنَّه أمر حتم، فالكيِّس هو الذي لا يزال يأتي من الحسنات بما يمحو السيئات.

وإنما قدَّم في لفظ الحديث (السيئة) وإن كانت مفعولة؛ لأنَّ المقصود هنا محوها لا فعل الحسنة، فصار كقوله في بول الأعرابي: (صُبُّوا عليه ذنوبًا من ماء).

---

(١) المثبت في مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٥٤): «وكان يُشبهه»، والتصحيح من المخطوط.

وينبغي أن تكون الحسنات من جنس السيئات؛ فإنَّه أبلغ في المحو.

والذنوب يزول موجبها بأشياء:

أحدها: التوبة.

والثاني: الاستغفار من غير توبة، فإنَّ الله تعالىٰ قد يغفر له إجابة لدعائه وإن لم يتُب. فإذا اجتمعت التوبة والاستغفار فهو الكمال.

الثالث: الأعمال الصالحة المكفِّرة:

إما (الكفارات المقَّدرة)، كما يكفِّر المجامع في رمضان، والمظاهر، والمرتكب لبعض محظورات الحج، أو تارك بعض واجباته، أو قاتل الصيد بالكفَّارات المقدرة؛ وهي أربعة أجناس: هدي، وعتق، وصدقة، وصيام.

وإما (الكفَّارات المطلقة)، كما قال حذيفة لعمر: (فتنة الرجل في أهله وماله وولده يكفِّرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). وقد دلَّ علىٰ ذلك القرآن، والأحاديث الصحاح في التكفير بالصلوات الخمس والجمعة والصيام والحج وسائر الأعمال؛ التي يقال فيها: من قال كذا وعمل كذا غفر له، أو غفر له ما تقدَّم من ذنبه. وهي كثيرة لمن تلقاها من السُّنن؛ خصوصًا ما صنِّف في فضائل الأعمال.

واعلم أنَّ العناية بهذا من أشدِّ ما بالإنسان الحاجة إليه؛ فإنَّ الإنسان من حين يبلغ خصوصًا في هذه الأزمنة ونحوها من أزمنة الفترات التي تشبه الجاهلية من بعض الوجوه، فإنَّ الإنسان الذي ينشأ بين أهل علم ودين قد يتلطخ من أمور الجاهلية بعدَّة أشياء، فكيف بغير هذا؟!

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ من حديث أبي سعيد ﷺ: (لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتىٰ لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه. قالوا: يا رسول الله اليهود والنصارىٰ؟ قال: فمن؟!). هذا خبر تصديقه في قوله تعالىٰ: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة:٦٩]، ولهذا شواهد في الصحاح والحسان.

وهذا أمر قد يسري في المنتسبين إلىٰ الدِّين من الخاصة، كما قال غير واحد من السلف منهم ابن عيينة، فإنَّ كثيرًا من أحوال اليهود قد ابتلي به بعض المنتسبين إلىٰ العلم، وكثيرًا من أحوال النصارىٰ قد ابتلي به بعض المنتسبين إلىٰ الدِّين، كما يبصر ذلك من فهم دين الإسلام الذي بعث الله به محمدًا ﷺ، ثم نزَّله علىٰ أحوال الناس.

وإذا كان الأمر كذلك فمن شرح الله صدره للإسلام فهو علىٰ نور من ربه، وكان ميتًا فأحياه الله، وجعل له نورًا يمشي به في الناس؛ لا بدَّ أن يُلاحظ أحوال الجاهلية، وطريق الأمتين المغضوب عليهم والضالين من اليهود والنصارىٰ، فيرىٰ أن قد ابتلي ببعض ذلك.

فأنفع ما للخاصة والعامة العلم بما يخلص النفوس من هذه الورطات وهو إتباع السيئات الحسنات. والحسنات ما ندب الله إليه علىٰ لسان خاتم النبيين من الأعمال والأخلاق والصفات.

ومما يزيل موجب الذنوب: المصائب المكفرة. وهي كل ما يؤلم من همٍّ أو حزن أو أذىٰ في مال أو عرض أو جسد أو غير ذلك. لكن ليس هذا من فعل العبد.

فلما قضىٰ بهاتين الكلمتين حق الله: من عمل الصالح، وإصلاح الفاسد؛ قال: (وخالق النَّاس بخلق حسن) وهو حق النَّاس.

وجماع الخلق الحسن مع النَّاس: أن تصل من قطعك بالسلام والإكرام والدعاء له والاستغفار والثناء عليه والزيارة له، وتعطي من حرمك من التعليم والمنفعة والمال، وتعفو عمن ظلمك في دم أو مال أو عرض. وبعض هذا واجب وبعضه مستحب.

وأما الخلق العظيم الذي وصف الله به محمدًا ﷺ: فهو الدِّين الجامع لجميع ما أمر الله به مطلقًا، هكذا قال مجاهد وغيره، وهو تأويل القرآن كما قالت عائشة رضي الله عنها: (كان خلقه القرآن).

وحقيقته المبادرة إلىٰ امتثال ما يحبه الله تعالىٰ بطيب نفس وانشراح صدر.

وأما بيان أنَّ هذا كله في وصيَّة الله: فهو أنَّ اسم (تقوىٰ الله) يجمع فعل كل ما أمر الله به إيجابًا واستحبابًا وترك ما نهىٰ عنه تحريمًا وتنزيهًا، وهذا يجمع حقوق الله وحقوق العباد. لكن لمَّا كان تارة يعني بالتقوىٰ خشية العذاب المقتضية للانكفاف عن المحارم؛ جاء مفسرًا في حديث معاذ، وكذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي وصححه: (قيل: يا رسول الله ما أكثر ما يدخل الناس الجنة؟ قال: تقوىٰ الله وحسن الخلق. قيل: وما أكثر ما يدخل الناس النار؟ قال: الأجوفان: الفم والفرج).

وفي الصحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا). فجعل كمال الإيمان في كمال حسن الخلق. ومعلوم أنَّ الإيمان كله تقوىٰ الله.

وتفصيل أصول التقوىٰ وفروعها لا يحتمله هذا الموضع؛ فإنها الدِّين كلُّه، لكن ينبوع الخير وأصله: إخلاص العبد لربه عبادة واستعانة، كما في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وفي قوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]، وفي قوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨]، وفي قوله: ﴿فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ [العنكبوت:١٧]، بحيث يقطع العبد تعلُّق قلبه من المخلوقين؛ انتفاعًا بهم أو عملًا لأجلهم، ويجعل همته[١] ربه تعالىٰ، وذلك بملازمة الدعاء له في كل مطلوب من فاقة وحاجة ومخافة وغير ذلك، والعمل له بكل محبوب. ومن أحكم هذا فلا يمكن أن يُوصف ما يعقبه ذلك.

وأمَّا ما سألت عنه من أفضل الأعمال بعد الفرائض؛ فإنَّه يختلف باختلاف النَّاس فيما يقدرون عليه وما يناسب أوقاتهم، فلا يمكن فيه جواب جامع مفصَّل لكل أحد، لكن ممَّا هو كالإجماع بين العلماء بالله وأمره: أنَّ ملازمة ذكر الله دائمًا هو أفضل ما شغل العبد به نفسه في الجملة، وعلىٰ ذلك دلَّ حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم: (سبق المفردون)، قالوا يا رسول الله: ومن المفردون؟ قال: (الذاكرون الله كثيرًا والذاكرات). وفيما رواه أبو داود عن أبي الدرداء ﷺ، عن النبي ﷺ أنَّه قال: (ألا أنبئكم بخير أعمالكم، وأزكاها

---

(١) كذا في مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٥٩)، وفي المخطوط: «همه».

عند مليككم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إعطاء الذهب والورق، ومن أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟) قالوا: بلىٰ يا رسول الله. قال: (ذكر الله).

والدلائل القرآنية والإيمانية بصرًا وخبرًا ونظرًا علىٰ ذلك كثيرة.

وأقلُّ ذلك أن يلازم العبد الأذكار المأثورة عن معلِّم الخير وإمام المتقين ﷺ، كالأذكار المؤقتة في أول النهار وآخره، وعند أخذ المضجع، وعند الاستيقاظ من المنام، وأدبار الصلوات، والأذكار المقيَّدة، مثل: ما يقال عند الأكل والشرب، واللباس، والجماع ودخول المنزل والمسجد، والخلاء والخروج من ذلك، وعند المطر والرعد، إلىٰ غير ذلك، وقد صنفت له الكتب المسماة بعمل اليوم والليلة.

ثم ملازمة الذكر مطلقًا، وأفضله (لا إله إلا الله). وقد تعرض أحوال يكون بقية الذكر مثل: (سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله) أفضل منه.

ثم يعلم أنَّ كلَّ ما تكلم به اللسان وتصوَّره القلب ممَّا يقرب إلىٰ الله من تعلُّم علم وتعليمه، وأمر بمعروف ونهي عن منكر، فهو من ذكر الله. ولهذا من اشتغل بطلب العلم النافع بعد أداء الفرائض، أو جلس مجلسًا يتفقَّه أو يفقِّه فيه الفقه الذي سمَّاه الله ورسوله فقهًا؛ فهذا أيضًا من أفضل ذكر الله. وعلىٰ ذلك إذا تدبرت لم تجد بين الأولين في كلماتهم في أفضل الأعمال كبير اختلاف.

وما اشتبه أمره على العبد فعليه بالاستخارة المشروعة، فما ندم من استخار الله تعالىٰ، وليكثر من ذلك؛ ومن الدعاء فإنَّه مفتاح كل خير، ولا يعجل فيقول: قد دعوت فلم يستجَب لي، وليتحرَّ الأوقات الفاضلة: كآخر الليل، وأدبار الصلوات، وعند الأذان، ووقت نزول المطر، ونحو ذلك.

وأما أرجح المكاسب: فالتوكُّل علىٰ الله، والثقة بكفايته، وحسن الظنَّ به. وذلك أنَّه ينبغي للمهتم بأمر الرزق أن يلجأ فيه إلىٰ الله ويدعوه، كما قال سبحانه فيما يأثر عنه نبيه [ﷺ: يا عبادي][1] كلكم جائع إلا من أطعمته؛ فاستطعموني أطعمكم. يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته؛ فاستكسوني أكسكم).

وفيما رواه الترمذي عن أنس ﷺ قال، قال رسول الله ﷺ: (ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها، حتىٰ شسع نعله إذا انقطع، فإنَّه إن لم ييسره لم يتيسر). وقد قال الله تعالىٰ في كتابه: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء:٣٢].

وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، وهذا وإن كان في الجمعة فمعناه قائم في جميع الصلوات. ولهذا -والله أعلم- أمر النبي ﷺ الذي يدخل المسجد أن يقول: (اللهم افتح لي أبواب رحمتك)، وإذا خرج أن يقول: (اللهم إني أسألك من فضلك).

وقد قال الخليل ﷺ: ﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ﴾، وهذا أمر، والأمر يقتضي الإيجاب، فالاستعانة بالله واللجأ إليه في أمر الرزق وغيره أصل عظيم.

---

(١) زيادة من المخطوط، وليست في مجموع الفتاوىٰ، وهي نصُّ الحديث.

ثم ينبغي له أن يأخذ المال بسخاوة نفس ليُبَارك له فيه، ولا يأخذه بإشراف وهلع، بل يكون المال عنده بمنزلة الخلاء الذي يحتاج إليه من غير أن يكون له في القلب مكانة، والسعي فيه إذا سعىٰ كإصلاح الخلاء.

وفي الحديث المرفوع الذي رواه الترمذي وغيره: (من أصبح والدُّنيا أكبر همِّه شتت الله عليه شمله، وفرَّق عليه ضيعته، ولم يأتِه من الدنيا إلا ما كُتب له. ومن أصبح والآخرة أكبر همِّه جمع الله عليه شمله، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة).

وقال بعض السلف: (أنت محتاج إلىٰ الدنيا، وأنت إلىٰ نصيبك من الآخرة أحوج، فإن بدأت بنصيبك من الآخرة مرَّ علىٰ نصيبك من الدنيا فانتظمه انتظامًا).

قال الله تعالىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨].

فأما تعيين مكسب علىٰ مكسب من صناعة أو تجارة أو بناية[1] أو حراثة أو غير ذلك؛ فهذا يختلف باختلاف النَّاس، ولا أعلم في ذلك شيئًا عامًّا، لكن إذا عنَّ للإنسان جهة فليستخِر الله تعالىٰ فيها الاستخارة المتلقاة عن معلِّم الخير ﷺ، فإنَّ فيها من البركة ما لا يُحاط به، ثم ما تيسَّر له فلا يتكلَّف غيره إلا أن يكون منه كراهة شرعية.

وأما ما تعتمد عليه من الكتب في العلوم: فهذا باب واسع، وهو أيضًا يختلف باختلاف نشء الإنسان في البلاد، فقد يتيسَّر له في بعض البلاد من العلم أو من

---

(١) كذا في مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٦٣)، وفي المخطوط: «بناء».

طريقةٍ ومذهبٍ فيه[1] ما لا يتيسَّر له في بلد آخر، لكن جماع الخير أن يستعين بالله سبحانه في تلقِّي العلم الموروث عن النبي ﷺ؛ فإنَّه هو الذي يستحق أن يُسمَّىٰ علمًا، وما سواه إما أن يكون علمًا فلا يكون نافعًا، وإما ألا يكون علمًا وإن سُمي به. ولئن كان علماً نافعًا فلا بدَّ أن يكون في ميراث محمد ﷺ ما يغني عنه مما هو مثله وخير منه.

ولتكن همته فهم مقاصد الرسول في أمره ونهيه وسائر كلامه، فإذا اطمأن قلبه أنَّ هذا هو مراد الرسول فلا يعدل عنه فيما بينه وبين الله تعالىٰ ولا مع الناس إذا أمكنه ذلك.

وليجتهد أن يعتصم في كل باب من أبواب العلم بأصل مأثور عن النبي ﷺ.

وإذا اشتبه عليه مما قد اختلف فيه النَّاس فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها أنَّ رسول الله ﷺ كان يقول إذا قام يصلي من الليل: (اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم). فإنَّ الله تعالىٰ قد قال فيما رواه عنه رسوله: (يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم).

وأما وصف (الكتب والمصنفين) فقد سُمع منا في أثناء المذاكرة ما يسره الله سبحانه. وما في الكتب المصنفة المبوبة كتاب أنفع من (صحيح محمد بن إسماعيل البخاري)، لكن هو وحده لا يقوم بأصول العلم، ولا يقوم بتمام

---

(١) المثبت في مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٦٤): «من طريقه ومذهبه فيه»، والتصحيح من المخطوط.

المقصود للمتبحر في أبواب العلم؛ إذ لا بدَّ من معرفة أحاديث أخر، وكلام أهل الفقه وأهل العلم في الأمور التي يختص بعلمها بعض العلماء.

وقد أوعبت الأمة في كل فنٍّ من فنون العلم إيعابًا[1]، فمن نوَّر الله قلبه هداه بما يبلغه من ذلك، ومن أعماه لم تزِده كثرة الكتب إلا حيرة وضلالًا، كما قال النبي ﷺ لابن لبيد[2] الأنصاري: (أوَليست التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارىٰ؟ فماذا تغني عنهم؟!).

فنسأل الله العظيم أن يرزقنا الهدىٰ والسداد، ويلهمنا رشدنا، ويقينا شرَّ أنفسنا، وألَّا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا من لدنه رحمة إنَّه هو الوهاب، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلواته علىٰ أشرف المرسلين.

---

(١) كذا في مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٦٥)، وفي المخطوط: «أبوابًا».

(٢) المثبت في الفتاوىٰ (١٠/ ٦٦٥): «لأبي لبيد»، والتصحيح من المخطوط. ويُكنىٰ أبا عبد الله كما في مصادر ترجمته.




التعليق
على الوصية الصغرى



بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال[1] **أبي القاسم المغربي**[2]: يتفضل الشيخ الإمام بقيَّة السلف، وقدوة الخلف، أعلم من لقيت ببلاد المشرق والمغرب؛ تقي الدِّين[3]

---

(١) وتسمَّىٰ هذه الرسالة بالوصيَّة الصغرىٰ، تمييزًا لها عن الوصيَّة الكبرىٰ؛ التي وجهها ابن تيمية لأتباع عدي بن مسافر.
وسمَّاها ابن رُشيِّق: (وصية لأبي القاسم يوسف السبتي) أسماء مؤلفات ابن تيمية، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص (٣١٠).

(٢) هو القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي السبتي النَّجار، ولد في حدود سنة (٦٧٠هـ)، سمع من العراقي، وابن القواس، وغيرهما، وله رحلة ترجم فيها لعدد ممن لقيه وأخذ عنه، وكان مما قاله فيها: «وكان من جملة الوصيَّة التي أوصاني بها التقي الفاضل أبو العباس ابن تيميَّة أنَّه قال: ما في الكتب المصنفة المبوبة كتاب أنفع من صحيح محمد بن إسماعيل، وصدق ابن تيمية...». قال الذهبي: «وأظنُّه بقي إلىٰ نحو الثلاثين وسبع مائة». انظر: المعجم المختص للذهبي ص (١٩٤)، أعيان العصر للصفدي (٤/ ٦١)، الدرر الكامنة لابن حجر (٤/ ٢٨٠)، برنامج التجيبي ص (٨٣).

(٣) نبَّه المؤلف إلىٰ أنَّ عادة السلف أهل القرون المفضلة التخاطب بالأسماء والكُنىٰ، ثم لما غلبت دولة بني بُويه أظهرت النِّسبة في الألقاب إلىٰ الدولة، مثل: ركن الدولة، وعضد الدولة، ونحو ذلك، ثمَّ أحدثوا بعد ذلك الإضافة إلىٰ الدِّين، مثل: ركن الدِّين، وتوسعوا في هذا.
ثم قال: «ولا ريب أنَّ الذي يصلح مع الإمكان: هو ما كان السلف يعتادونه من المخاطبات والكنايات، فمن أمكنه ذلك فلا يعدل عنه، وإن اضطر إلىٰ المخاطبة والكناية بهذه الأسماء المحدثة -خوفًا من تولد شرٍّ إذا عدل عنها- فليقتصر علىٰ مقدار الحاجة. ولا ريب أنَّ هذه المحدثات المنكرة التي أحدثها الأعاجم وصاروا يزيدون فيها، فيقولون: عزُّ الملة والدِّين، وعزُّ الملة والحق والدِّين، وما أكثر ما يدخل في ذلك=

أبو العباس أحمد بن تيميَّة، بأن يوصيني بما يكون فيه صلاح ديني ودنياي، ويرشدني إلىٰ كتاب يكون عليه اعتمادي في علم الحديث وكذلك في غيره من العلوم الشرعيَّة، وينبهني علىٰ أفضل الأعمال الصالحة بعد الواجبات، ويبين لي أرجح المكاسب[1]. كل ذلك علىٰ قصد الإيماء والاختصار، والله تعالىٰ يحفظه.

والسَّلام الكريم عليه ورحمة الله وبركاته.

فأجاب[2]:

=من الكذب المبين، بحيث يكون المنعوت بذلك أحق بضدِّ ذلك الوصف. والذين يقصدون هذه الأمور فخرًا وخيلاء يعاقبهم الله بنقيض قصدهم، فيذلهم الله ويسلط عليهم عدوهم» فتوىٰ في القيام والألقاب ص (١٣-١٤)= باختصار.

(١) فالسائل طلب الوصيَّة في أربع مسائل:
١- الوصيَّة بما فيه صلاح الدِّين والدنيا.
٢- الإرشاد إلىٰ كتاب يعتمده في علم الحديث، وغيره من العلوم الشرعيَّة.
٣- الدلالة علىٰ أفضل الأعمال الصَّالحة بعد الواجبات.
٤- بيان أرجح وجوه المكاسب.
والجواب عن هذه المسائل الأربعة كان محور هذه الرِّسالة.

(٢) لا تتم رعاية الخلق وسياستهم إلا بالجود والنَّجدة، وهذا ما ذكره المؤلف بقوله: «فلا تتم رعاية الخلق وسياستهم إلا بالجود الذي هو العطاء، والنَّجدة التي هي الشجاعة، بل لا يصلح الدِّين والدنيا إلا بذلك» الفتاوىٰ (٢٨/ ٢٩١).
وقرَّر ابن القيِّم أنَّ من الجود بالعلم: بذله لمن يسألك عنه، بل تطرحه عليه طرحًا، وتستقصي في الجواب الشافي، فلا يكون جوابك له بقدر ما تدفع به الضرورة.
وقد كان هذا حال أبي العباس ابن تيميَّة في عامة كتبه ورسائله وفتاويه، وحكىٰ ابن القيِّم عنه ذلك، فقال: «ولقد شاهدت من شيخ الإسلام ابن تيميَّة قدَّس الله روحه في ذلك أمرًا عجيبًا، كان إذا سُئل عن مسألة حُكمية ذكر في جوابها مذاهب الأئمة الأربعة إذا قدر، ومأخذ الخلاف، وترجيح القول الراجح، وذكر متعلقات المسألة؛ التي ربما تكون أنفع للسائل من مسألته، فيكون فرحه بتلك المتعلقات واللوازم أعظم من فرحه بمسألته». =

الحمد لله ربِّ العالمين، أما الوصيَّة: فما أعلم وصيَّة أنفع من وصيَّة الله ورسوله لمن عقلها واتبعها، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء:١٣١].

ووصَّىٰ النَّبي ﷺ معاذًا لما بعثه إلىٰ اليمن[1]، فقال: (يا معاذ: اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن)[2].

=وفي تتمة الكلام يجيب ابن القيم عن خصوم ابن تيميَّة الذين عابوه بذلك، فقال: «وكان خصومه -يعني شيخ الإسلام ابن تيميَّة- يعيبونه بذلك ويقولون: سأله السائل عن طريق مصر مثلًا، فيذكر له معها طريق مكة والمدينة وخراسان والعراق والهند، وأي حاجة بالسائل إلىٰ ذلك؟! ولعمر الله ليس ذلك بعيب، وإنَّما العيب: الجهل والكبر» مدارج السالكين (٢/ ٢٩٣-٢٩٥).

(١) وكان بعث النبي ﷺ لمعاذ بن جبل ﷺ إلىٰ اليمن في السنة العاشرة للهجرة.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (برقم: ٢٢٠٥٩)، والترمذي في الجامع (برقم: ١٩٨٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ١٤٥). وصححه الألباني بمجموع طرقه. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٣٦٢/ رقم: ١٣٧٣).

عرَّف المؤلف التقوىٰ بأنها: فعل المأمور وترك المحظور، فقال: «والتقوىٰ تجمع فعل ما أمر الله به وترك ما نهىٰ الله عنه» الفتاوىٰ (٨/ ٥٢٦).

وقال في موضع آخر: «والتقوىٰ هي: أداء الواجبات وترك المحرمات، وقد يكون معها صغيرة بلا إصرار، وكبيرة مع توبة واستغفار» جامع المسائل (٧/ ٤٥٥).

وقال أيضًا: «والتقوىٰ: أن يعمل الرجل بطاعة الله علىٰ نور من الله يرجو رحمة الله، وأن يترك معصية الله علىٰ نور من الله يخاف عذاب الله» الفتاوىٰ (١٠/ ٤٣٣).

ونقل هذا الكلام عن طلق بن حبيب، مستدلًّا به في ردِّ قول من قصر التقوىٰ علىٰ ترك المحرمات فقط، فقال: «ومن الذي قال: إنَّ التقوىٰ مجرد ترك السيئات؟ بل التقوىٰ -كما فسرها الأولون والآخرون-: فعل ما أُمرت به وترك ما نُهيت عنه. كما قال طلق بن حبيب لما وقعت الفتنة: (اتقوها بالتقوىٰ). قالوا: وما التقوىٰ؟ قال: (أنْ تعمل بطاعة الله علىٰ نور من الله ترجو ثواب الله، وأن تترك معصية الله علىٰ نور من الله تخاف عذاب الله)...» الفتاوىٰ (٢٠/ ١٣٢). =

وكان معاذ ﷺ من النبي ﷺ بمنزلة عليَّة، فإنه قال له: (يا معاذ، والله إنِّي لأحبك)[1]، ....

=وهذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف (برقم: ٣٠٩٩٣، ٣٦٣٠٨)، وهنَّاد في الزهد (برقم: ٥٢٢)، وابن بطة في الإبانة (الإيمان ٢/ ٥٩٨).

وقول طلق بن حبيب: (أن تعمل بطاعة الله علىٰ نور من الله): إشارةٌ إلىٰ الأصل الأول، وهو الإيمان الذي هو مصدر العمل، والسبب الباعث إليه.

وقوله: (ترجو ثواب الله): إشارة إلىٰ الأصل الثاني، وهو الاحتساب، وهو الغاية التي لأجلها يوقع العمل. انظر: الرِّسالة التبوكيَّة لابن القيم ص (٨-١٠).

وفي مواضع أخر ينبِّه المؤلف إلىٰ أنَّ التقوىٰ تتضمن مع فعل المأمور وترك المحظور: الصبر علىٰ المقدور. فقال: «والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور، ويترك المحظور، ويصبر علىٰ المقدور، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران:١٢٠]، وقال تعالىٰ في قصة يوسف: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف:٩٠]. فالتقوىٰ فعل ما أمر الله به، وترك ما نهىٰ الله عنه...» التدمريَّة ص (٢٢٣-٢٢٤).

وبيَّن اتصال الصبر بالتقوىٰ، فقال في بيان قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران:١٨٦] ونحوها من الآيات التي اقترن فيها الدلالة والأمر بالصبر والتقوىٰ: «فالصبر يدخل فيه الصبر علىٰ المقدور، والتقوىٰ يدخل فيها فعل المأمور، وترك المحظور. فمن رزق هذا وهذا فقد جمع له الخير، بخلاف من عكس فلا يتقي الله بل يترك طاعته متبعًا هواه ويحتج بالقدر، ولا يصبر إذا ابتلي ولا ينظر حينئذ إلىٰ القدر؛ فإنَّ هذا حال الأشقياء، كما قال بعض العلماء: (أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به)...» الفتاوىٰ (٢/ ٣٢٧).

وفي قوله ﷺ في وصيته لمعاذ ﷺ: (وخالق الناس بخلق حسن) إشارة إلىٰ اقتران التقوىٰ بحسن الخلق. وسيأتي التعليق عليه في صفحة (٤٦).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (برقم: ٢٢١١٩)، والبخاري في الأدب المفرد (برقم: ٦٩٠)، وأبو داود في السُّنن (برقم: ١٥٢٢)، والنسائي في السُّنن (برقم: ١٣٠٣)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (برقم: ١٣٦٢)، وصحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢٥٩). =

وكان يردفه وراءه[1]. وروي فيه أنَّه: (أعلم الأمة بالحلال والحرام)[2]، وأنَّه: (يُحشر أمام العلماء برَتْوَة)[3] -أي بخطوة-[4].

ومن فضله أنَّه بعثه النبي ﷺ مبلِّغًا عنه، داعيًا ومفقهًا ومفتيًا وحاكمًا إلىٰ أهل اليمن.

=ولفظ الحديث أنَّ النبي ﷺ أخذ بيده يومًا، ثم قال: (يا معاذ إني لأحبك). فقال له معاذ: بأبي أنت وأمي يا رسول الله وأنا أحبك. قال: (أوصيك يا معاذ لا تدعنَّ في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني علىٰ ذكرك وشكرك وحسن عبادتك).

(١) كما جاء عند البخاري في صحيحه (برقم: ٢٨٥٦)، ومسلم في صحيحه (برقم: ٣٠) في حديث معاذ ﷺ: كنت ردف النبي ﷺ علىٰ حمار يقال له عُفير، فقال: (يا معاذ، هل تدري حقَّ الله علىٰ عباده، وما حقُّ العباد علىٰ الله؟)، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: (فإنَّ حقَّ الله علىٰ العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحقُّ العباد علىٰ الله ألَّا يعذب من لا يشرك به شيئًا)، فقلت: يا رسول الله أفلا أبشر به الناس؟ قال: (لا تبشِّرهم، فيتَّكلوا).

(٢) وذلك في حديث أنس بن مالك ﷺ مرفوعًا، وفيه: (وأعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ). أخرجه أحمد في مسنده (برقم: ١٢٩٠٤، ١٣٩٩٠)، وابن ماجه في السُّنن (برقم: ١٥٤)، والترمذي في الجامع (برقم: ٣٧٩٠، ٣٧٩١)، وصححه الألباني. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٢٢٣/ برقم: ١٢٢٤).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٢٩)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٦٨، ٢٦٩)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٩٩)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٢٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٨/ ٤٠٦)، وصححه الألباني، كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٨٣).

وجاء عند أحمد في مسنده (برقم: ١٠٨)، من حديث عمر بن الخطاب ﷺ، وفيه قول عمر: سمعت رسولك ﷺ يقول: (إنه يحشر يوم القيامة بين يدي العلماء نبذة).

(٤) الرَّتْوَة: قيل: إنها الخطوة، أو رمية سهم، أو ميل، أو مدىٰ البصر. انظر: النِّهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٢/ ١٩٥).

وكانوا يُشبهونه[1] بإبراهيم الخليل عليه السلام، وإبراهيم إمام الناس. وكان ابن مسعود ﷺ يقول: (إنَّ معاذًا كان أمة قانتًا لله حنيفًا ولم يكُ من المشركين)[2]؛ تشبيهًا له بإبراهيم[3].

ثم إنَّه ﷺ وصَّاه هذه الوصية، فعُلم أنَّها جامعة[4]، وهي كذلك لمن عقلها، مع أنها تفسير الوصيَّة القرآنية[5].

---

(١) المثبت في مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٥٤): «وكان يُشبهه»، والتصحيح من المخطوط.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ٣٩٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٥٩-٦٠)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٥٨)، (٣/ ٢٧١).

(٣) ﴿أُمَّةً﴾: قدوة وإمامًا ومعلمًا للخير. ﴿قَانِتًا﴾: القنوت: دوام الطاعة. ﴿حَنِيفًا﴾: الحنيف المقبل علىٰ الله، المعرض عن كلِّ ما سواه. ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل:١٢٠]: فارق المشركين بالقلب واللسان. انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٣٩٢ فما بعدها)، الفتاوىٰ (٥/ ٢٣٩)، مفتاح دار السعادة (١/ ٤٩٧-٤٩٩)، فتح المجيد (١/ ١٥٥، ١٥٧).

وكان من حال معاذ ﷺ قوله في حق النصارىٰ: «لا ترحموهم، فلقد سبُّوا الله مسبَّة ما سبَّه إيَّاها أحد من البشر». انظر: الجواب الصحيح (٣/ ١٧٣).

(٤) ذكر المؤلف أنَّ الوصيَّة بالتقوىٰ هي أنفع الوصايا، وهي وصيَّة الله لعباده. وأشار إلىٰ أنَّ وصيَّة النبي ﷺ لمعاذ وصيَّة جامعة، فاشتملت بذلك علىٰ وصفين: أنها أنفع الوصايا، وأجمعها. وانظر: جامع المسائل (٣/ ١٥٢).

(٥) فالسنَّة تبيِّن القرآن، وتفسره، وتدل عليه. يقول ابن تيميَّة: «وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة الدِّين: أنَّ السنَّة تفسر القرآن وتبيِّنه، وتدل عليه، وتعبِّر عن مجمله، وأنها تفسر مجمل القرآن من الأمر والخبر» الفتاوىٰ (١٧/ ٤٣٢). وقال: «واعلم: أنَّ دلالة الكتاب علىٰ خصوص الأعمال وتفاصيلها إنما يقع بطريق الإجمال والعموم أو الاستلزام، وإنما السنَّة هي التي تفسر الكتاب وتبيِّنه وتدل عليه، وتعبر عنه» اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٩٧). وقال: «والسنَّة الثابتة لا تخالف كتاب الله بل توافقه وتصدقه؛ ولكن تفسره وتبيِّنه لمن قصر فهمه عن فهم القرآن. فإنَّ القرآن فيه دلالات خفيَّة تخفىٰ علىٰ كثير من الناس، وفيه مواضع ذكرت مجملة تفسرها السنَّة وتبينها» الفتاوىٰ (٢١/ ١٣١).

أما بيان جمعها[1] فلأنَّ العبد عليه حقَّان: حقٌّ لله عز وجل، وحقٌّ لعباده.

ثم الحقُّ الذي عليه لا بدَّ أن يخلَّ ببعضه أحيانًا: إما بترك مأمور به، وإما بفعل منهي عنه[2].

فقال النبي ﷺ: (اتَّقِ الله حيثما كنت)، وهذه كلمة جامعة، وفي قوله: (حيثما كنت) تحقيق لحاجته إلىٰ التقوىٰ في السرِّ والعلانية.

ثم قال: (وأتبع السيئة الحسنة تمحها)[3]، ....

(١) فهذه الوصيَّة وصيَّة جامعة لأنها اشتملت علىٰ بيان ما يجب علىٰ العبد من حقٍّ لله، وحقٍّ لعباد الله. وقد قال ابن رجب: «فهذه الوصيَّة وصيَّة عظيمة جامعة لحقوق الله، وحقوق عباده» جامع العلوم والحكم (١/ ٣٩٨).

(٢) وبنحو ذلك يقول ابن رجب: «لـمَّا كان العبد مأمورًا بالتقوىٰ في السرِّ والعلانية، مع أنَّه لا بدَّ أن يقع منه أحيانًا تفريط في التقوىٰ، إما بترك بعض المأمورات، وإما بارتكاب بعض المحظورات، فأمره بأن يفعل ما يمحو به هذه السيئة وهو أن يتبعها بالحسنة، قال الله عز وجل: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾ [هود:١١٤]» جامع العلوم والحكم (١/ ٤١١-٤١٢).
ولما كان الحال كذلك؛ فإنَّ التوبة والاستغفار تمحو هذه الذنوب، وهذه حال المؤمنين كما وصفهم الله تعالىٰ بقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾ [آل عمران:١٣٥] يقول ابن رجب: «فدلَّ علىٰ أنَّ المتقين قد يقع منهم أحيانًا كبائر وهي الفواحش، وصغائر وهي ظلم النفس، لكنهم لا يصرون عليها، بل يذكرون الله عقب وقوعها، فيستغفرونه ويتوبون إليه منها» جامع العلوم والحكم (١/ ٤١٢). وانظر: الفتاوىٰ (١٧/ ٢٩-٣٠).

(٣) ذكر ابن رجب رحمه الله أنَّ (الحسنة) قد يراد بها التوبة من تلك السيئة، وقد يراد بها ما هو أعم من التوبة، كالتطهر والصلاة، واستدل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [هود:١١٤]، وبقوله ﷺ قال: (ما من رجل يذنب ذنبًا ثم يقوم فيتطهر ثم يصلي، ثم يستغفر =

فإنَّ الطبيب متىٰ تناول المريضُ شيئًا مضرًّا أمره بما يُصلحه، والذنب للعبد كأنَّه أمر حتم[1]، فالكيِّس هو الذي لا يزال يأتي من الحسنات بما يمحو

=الله إلا غفر الله له)، ونحو ذلك من الأحاديث. انظر: جامع العلوم والحكم (١/ ٤١٦، ٤١٩-٤٢٠).

والحديث أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (برقم: ٢)، وابن ماجه في السنن (برقم: ١٣٩٥)، وأبو داود في السُّنن (برقم: ١٥٢١)، والترمذي في الجامع (برقم: ٤٠٦، ٣٠٠٦)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٩٧).

(١) يقول ابن تيميَّة: «والذنوب واقعة من بني آدم لا محالة، فإنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب:٧٢- ٧٣] وقد وصف الله الإنسان بأنَّه: فرح فخور، ظلوم كفار... إلىٰ غير ذلك مما يدل علىٰ أنَّه لا بد أن تقع منه الذنوب، كما في الصحيح عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنَّه قال: (كتب علىٰ ابن آدم حظه من الزنا فهو مدرك ذلك لا محالة...)، وفي الصحيح عنه ﷺ قال: (لو لم تذنبوا وتستغفروا، لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون ثم يستغفرون، فيغفر لهم)...» نظريَّة العقد ص (٣٤-٣٥)= باختصار.

ويقول ابن رجب: «... ومعنىٰ هذا أنَّ العبد لا بدَّ أن يفعل ما قُدِّر عليه من الذنوب، كما قال النبي ﷺ: (كتب علىٰ ابن آدم حظه من الزنا، فهو مدرك ذلك لا محالة)...» جامع العلوم والحكم (١/ ٤١٥).

وفي هذا التقدير للذنوب وحال ابن آدم معها من وجوب الوقوع فيها حكمة لله جل جلاله، وقد جاء في حديث أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ قال: (لو لم تكونوا تذنبون لخشيت عليكم ما هو أكثر منه: العجب). والحديث أخرجه البزار في مسنده (رقم: ٦٩٣٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم: ٦٨٦٨)، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٦٩/ برقم: ١٧٩٤٨): إسناده جيِّد، وحسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ٢٦٠) (رقم: ٦٥٨).

وكما قال ابن القيم: «فلله! كم في تقدير الذنب من حكمة! وكم فيه مع تحقيق التوبة للعبد من مصلحة ورحمة! التوبة من الذنب كشرب الدواء للعليل، ورُبَّ علَّة كانت سبب الصحة.

لعل عتبك محمود عواقبُهُ ... وربما صحت الأجساد بالعلَلِ

لولا تقدير الذنب هلك ابن آدم من العُجْب» الفوائد ص (٩٤).

السيئات[1].

وإنما قدَّم في لفظ الحديث (السيئة) وإن كانت مفعولة؛ لأنَّ المقصود هنا محوها لا فعل الحسنة، فصار كقوله في بول الأعرابي: (صُبُّوا عليه ذنوبًا من ماء)[2].

وينبغي أن تكون الحسنات من جنس السيئات؛ فإنَّه أبلغ في المحو[3].

---

(١) وإن كانت الحسنات والأعمال الصالحات تمحو السيئات؛ فإنَّ بعض الذنوب والسيئات تبطل بعض الأعمال الصالحات، يقول ابن تيمية: «قد يبطل بعض الأعمال بوجود ما يفسده، كما قال تعالىٰ: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤]...» الصارم المسلول (١/ ١١٤).

وقال: «وأما حبوط بعضها وبطلانه إما بما يفسده بعد فراغه، وإما بسيئات يقوم عقابها بثوابه، فهذا حقٌّ دلَّ عليه الكتاب والسنَّة، كقوله: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾، فأخبر أنَّ المنَّ والأذىٰ يبطل الصدقة، كما أنَّ الرياء المقترن بها يبطلها، وإن كان كل منهما لا يبطل الإيمان، بل يبطله ورود الكفر عليه أو اقتران النفاق به» جامع المسائل (٨/ ١٠٢)، المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ (١/ ١٢٧). وانظر: مدارج السالكين (١/ ٢٧٨).

وهذا الحبوط لا يكون لجميع الحسنات، فإنَّ الذي يُحبط الحسنات كلَّها هو الكفر. انظر: الإيمان الأوسط ص (٣٤٥)، الصارم المسلول (١/ ١١٤)، الفتاوىٰ (١٠/ ٣٢٢)، (١٢/ ٤٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (برقم: ٢٢٠، ٦١٢٨)، ومسلم في صحيحه (برقم: ٢٨٤).

(٣) وذلك بأن تكون الحسنة والعمل الصالح الذي يرجو به العبد محو سيئته من جنس السيئة التي وقع فيها، وفي مختصر منهاج القاصدين: «فيطلب لكلِّ معصية منه حسنة تناسبها، فيأتي من الحسنات بمقدار تلك السيئات... مثل أن يكفِّر سماع الملاهي بسماع القرآن ومجالس الذكر، ويكفِّر مس المصحف بغير طهارة بإكرامه وكثرة القراءة فيه، فإن الأمراض إنما تعالج بضدها»، ص (٢٦٠) بتصرُّف يسير. وانظر: المسائل العقدية المتعلقة بالحسنات والسيئات لصالح سندي (٢/ ٨٢٨).

والذنوب يزول موجبها بأشياء[1]:

أحدها: التوبة[2].

---

(١) وهي ممحصات الذنوب، وقد اقتصر المؤلف هنا على بعضها، وذكر عشرًا من الأسباب الموجبة لزوال الذنوب وعقوباتها في مواضع أخرى من كتبه، وهذه الممحصات والمكفرات هي: التوبة، والاستغفار، والأعمال الصالحة والحسنات الماحية، ودعاء المؤمنين للمؤمن، وما يُعمل عن العبد من أعمال البرِّ كالصدقة ونحوها، وشفاعة النبي ﷺ، والمصائب التي يكفر الله بها الخطايا، وما يحصل في القبر من الفتنة والضغطة ونحوهما، وأهوال يوم القيامة، ورحمة الله وعفوه بلا سبب من العباد. انظر: الإيمان الأوسط ص (٣٣٦-٣٥٩)، المنهاج (٦/ ٢٠٥-٢٣٨)، المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ١٢٤)، جامع المسائل (٧/ ٢٧).

(٢) وهذا السبب متفق عليه بين المسلمين، كما يقوله المؤلِّف في الإيمان الأوسط ص (٣٣٦).

وذكر ابن القيم أنَّ الجمهور على أنَّ التوبة تأتي على كل ذنب، فكل ذنب يمكن التوبة منه وتقبل. انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٩٢).

وقرَّر ابن تيمية أنَّ التوبة مقبولة من جميع الذنوب: الكفر، والفسوق، والعصيان. انظر: المنهاج (٦/ ٢٠٦).

وقال: «فمن تاب تاب الله عليه، بخلاف ما عليه طائفة من النَّاس؛ فإنهم إذا رأوا من عمل من هذه الفواحش شيئًا أيَّسوه من رحمة الله» الفتاوى (١٥/ ٤٠٤).

والتوبة والاستغفار تكون من ترك الواجبات، وفعل المحرمات، والأول يخفى على كثير من النَّاس. ولأجل ذلك نبَّه ابن تيميَّة على أنَّ التوبة واجبة على العبد في كل حال، وبيَّن وجه ذلك بقوله: «والنَّاس في غالب أحوالهم لا يتوبون توبة عامة مع حاجتهم إلى ذلك، فإنَّ التوبة واجبة على كل عبد في كل حال؛ لأنَّه دائمًا يظهر له ما فرط فيه من ترك مأمور، أو ما اعتدى فيه من فعل محظور، فعليه أن يتوب دائمًا» الفتاوى (١٠/ ٣٣٠)، وقال: «التوبة والاستغفار يكون من ترك مأمور ومن فعل محظور؛ فإنَّ كليهما من السيئات والخطايا والذنوب» الفتاوى (١١/ ٦٧١). وانظر: مدارج السالكين (١/ ٣٠٥). =

....

=والتوبة من الذنب تصح مع الإصرار علىٰ ذنب آخر، وذلك -كما يقول ابن تيمية-: إذا كان المقتضي للتوبة من أحدهما أقوىٰ من المقتضي للتوبة من الآخر، أو كان المانع من أحدهما أشد، وهذا هو القول المعروف عند السلف والخلف. خلافًا لأبي هاشم الجبائي ونحوه من المعتزلة. انظر: الفتاوىٰ (١٠/ ٣٢٠).

وحكىٰ ابن القيم الخلاف في ذلك عند أهل السنَّة، بناء علىٰ فهم كلام الإمام أحمد في ذلك؛ فقد نقل المروذي عن أحمد أنَّه سُئل عمَّن تاب عن الفاحشة، ولم يتب عن النظر؟ فقال أحمد: (أي توبة هذه؟!). ولأجل ذلك حكاه القاضي وابن عقيل رواية عن أحمد في هذه المسألة.

واختار ابن القيم: أنَّ التوبة لا تصح من ذنب مع الإصرار علىٰ آخر من نوعه، وأما التوبة من ذنب مع مباشرة آخر لا تعلق له به ولا هو من نوعه: فتصح. انظر: مدارج السالكين (١/ ٢٧٣، ٢٧٥).

وقد أجاب ابن تيميَّة عن كلام أحمد، وبيَّن أنَّ المعروف عن أحمد وسائر الأئمة هو القول بصحة التوبة، فذكر أنَّ مراد الإمام أحمد: أنَّ هذه ليست توبة عامة تجعله تائبًا مطلقًا، وليس مراده أنَّ ذنب هذا كذنب المصر علىٰ الكبائر؛ فإنَّ نصوصه المتواترة عنه وأقواله الثابتة تنافي ذلك، وحمل كلام الإمام علىٰ ما يصدِّق بعضه بعضًا أولىٰ من حمله علىٰ التناقض، لا سيما إذا كان القول الآخر مبتدعًا لم يعرف عن أحد من السلف. انظر: الفتاوىٰ (١٠/ ٣٢٠)، مختصر الفتاوىٰ المصرية ص (١٣٧)، فتح الباري لابن رجب (١/ ١٤٣)، ومجموع رسائل ابن رجب (٢/ ٧٩٤)، الآداب الشرعية لابن مفلح (١/ ٨٥-٨٦).

ومبنىٰ هذه المسألة علىٰ أنَّ التوبة هل تتبعض؟ والراجح تبعضها، كما قاله ابن القيم في مدارج السالكين (١/ ٢٧٤)، وقال ابن تيميَّة: «والتوبة من بعض الذنوب دون بعض كفعل بعض الحسنات المأمور بها دون بعض؛ إذا لم يكن المتروك شرطًا في صحة المفعول كالإيمان المشروط في غيره من الأعمال» الفتاوىٰ (١٠/ ٣٢٢-٣٢٣).

والثاني: الاستغفار[1] من غير توبة، فإنَّ الله تعالىٰ قد يغفر له إجابة لدعائه وإن لم يتُب[2]. فإذا اجتمعت التوبة والاستغفار فهو الكمال.

---

(1) الاستغفار تارة يذكر مفردًا، وتارة يقرن بالتوبة، فإذا ذكر مفردًا دخل معه التوبة، وإذا ذكرت التوبة مفردة دخل فيها الاستغفار، فالاستغفار يتضمن التوبة والتوبة تتضمن الاستغفار، وكل منهما يدخل في مسمىٰ الآخر عند الإطلاق. وأما عند اقتران إحدىٰ اللفظتين بالأخرىٰ، فالاستغفار: طلب وقاية شرِّ ما مضىٰ. والتوبة: الرجوع وطلب وقاية شرِّ ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله. انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٠٧-٣٠٨).

ويراد بالاستغفار: الاستغفار الذي يكون بالقلب مع اللسان. الفتاوىٰ (١١/ ٦٩٩). والاستغفار التام الكامل النافع هو ما كان مصحوبًا بمفارقة الذنب والندم عليه، لا استغفار من في يده قدح السكر وهو يقول: أستغفر الله، ثم يرفعه إلىٰ فيه! مدارج السالكين (١/ ١٤٢).

والمغفرة هي وقاية شرِّ الذنب، ومن قصرها علىٰ مجرَّد الستر فقد قصر في معناها، فمعنىٰ المغفرة: وقاية شرِّ الذنب بحيث لا يُعاقب عليه، ومن غفر ذنبه لم يُعاقب عليه. وأما مجرَّد ستره فقد يُعاقب عليه في الباطن، ومن عوقب علىٰ الذنب باطنًا أو ظاهرًا لم يُغفر له. انظر: الفتاوىٰ (١١/ ٣١٧)، مدارج السالكين (١/ ٣٠٧-٣٠٨).

(2) ذكر المؤلف أنَّ الاستغفار من دون توبة ممكن وواقع، وذلك أنَّ الاستغفار طلب المغفرة وهو من جنس الدعاء والسؤال، وهو مقرون بالتوبة في الغالب، لكن قد يتوب الإنسان ولا يدعو، وقد يدعو ولا يتوب. فالاستغفار من دون التوبة سبب من الأسباب. انظر: المنهاج (٦/ ٢١٠-٢١٢).

ولـمَّا سئل المؤلف عن الاعتراف بالخطيئة والذنب مع حصول التوحيد هل يكون بموجبه مكفِّرًا للذنب وموجبًا لغفرانه دون توبة أو استغفار، أجاب ببيان أنَّ الموجِب لغفران الذنوب مع التوحيد هو التوبة المأمور بها، فإنَّ الشرك لا يغفره الله إلا بتوبة، فما دون الشرك فهو مع التوبة مغفور، ومن دون التوبة معلَّق بالمشيئة. ثم قال: «وأمَّا الاعتراف بالذنب علىٰ وجه الخضوع لله من غير إقلاع عنه فهذا في نفس الاستغفار المجرَّد الذي لا توبة معه، وهو كالذي يسأل الله تعالىٰ أن يغفر له الذنب مع كونه لم يتُب منه، وهذا يأس من رحمة الله، ولا يقطع بالمغفرة له فإنَّه داع دعوة مجردة» الفتاوىٰ (١٠/ ٣١٦-٣١٩). وانظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ٤١٠). =

الثالث: الأعمال الصالحة المكفِّرة[1]: إما (الكفارات المقَّدرة)[2]،

=وقرَّر أنَّ الاستغفار إذا كان مع التوبة مما يحكم به في حق كل تائب، وهو الكمال، وإن كان الاستغفار بلا توبة فيكون في حق بعض المستغفرين الذين قد يحصل لهم عند الاستغفار من الخشية والإنابة ما يمحو الذنب. انظر: والإيمان الأوسط ص (٣٣٧).

(١) وفي موضع آخر سمَّاها المؤلف: الحسنات الماحية. انظر: الإيمان الأوسط ص (٣٣٨).
وهذه الأعمال الصالحة، أو الحسنات الماحية علىٰ نوعين: كفَّارات مقدرة شرعًا، وأعمال صالحة عامة هي كفَّارات مطلقة.
يقول ابن تيمية: «والكفَّارات هي عبادات، وهي عقوبات تمحو تلك السيئات التي ليست من الكبائر التي فيها الحدود، وهي نوعان: ما يُكفِّر بجنس الحسنات، وما له كفَّارات مقدرة...» نظرية العقد ص (٣٥).
وذكر المؤلف أيضًا أنَّ الكفَّارات من أقسام الشريعة وواجباتها، فقال: «واجبات الشريعة -التي هي حق الله تعالىٰ- ثلاثة أقسام: عبادات كالصلاة والزكاة والصيام، وعقوبات: إما مقدَّرة وإما مفوضة، وكفَّارات. وكل واحد من أقسام الواجبات: ينقسم إلىٰ بدني، وإلىٰ مالي، وإلىٰ مركَّب منهما...» الفتاوىٰ (٢٨/ ١١٢)، ونقله ابن القيم في الطرق الحكمية (٢/ ٦٩٩). وانظر: الإيمان ص (٢٩٩).

(٢) الكفَّارات فيها شَوب العقوبة. انظر: الإيمان ص (٢٩٩).
وقد قرَّر المؤلف أنَّ الكفَّارات المقدَّرة إنما تكون في السيئات، وأما الكبائر فإن شأنها أعظم، فقال: «والكفَّارات المقدَّرة: كفارة الظهار، وقتل الخطأ... وأما الكبائر كالربا فليس فيه كفَّارة مقدَّرة بالاتفاق؛ فإنَّ الكفارات إنما تكون للسيئات، والكبائر أمرها أعظم من ذلك. ولهذا كان جمهور العلماء علىٰ أنَّه ليس في شيء من الكبائر كفَّارة مقدَّرة، لا في قتل العمد ولا في اليمين الغموس، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه. وقال الشافعي وأحمد في رواية: في هذين كفَّارة» نظرية العقد ص (٣٦). وانظر: الفتاوىٰ (٣٣/ ١٢٨).
ويقول ابن القيم: «والمراد بالسيئات: الصغائر، وهي ما تعمل فيه الكفَّارة من الخطأ وما جرىٰ مجراه. ولهذا جعل لها التكفير، ومنه أخذت الكفَّارة. ولهذا لم يكن لها سلطان ولا عمل في الكبائر في أصح القولين» مدارج السالكين (١/ ٣١١).
فالمعاصي ثلاثة أنواع: نوع فيه حدٌّ ولا كفَّارة فيه، كالزنا وشرب الخمر. ونوع فيه كفَّارة ولا حدَّ فيه، كالجماع في الإحرام. ونوع لا كفَّارة فيه ولا حدٌّ، كسرقة ما لا قطع فيه، واليمين الغموس. انظر: الطرق الحكمية (١/ ٢٨١).

كما يكفِّر المجامع في رمضان، والمظاهر، والمرتكب لبعض محظورات الحج، أو تارك بعض واجباته[1]، أو قاتل الصيد بالكفَّارات المقدرة؛ وهي أربعة أجناس: هدي، وعتق، وصدقة، وصيام.

وإما (الكفَّارات المطلقة)، كما قال حذيفة لعمر: (فتنة الرجل في أهله وماله وولده يكفِّرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)[2]. وقد دلَّ علىٰ ذلك القرآن، والأحاديث الصحاح في التكفير بالصلوات الخمس والجمعة والصيام والحج وسائر الأعمال؛ التي يقال فيها: من قال كذا وعمل كذا غفر له، أو غفر له ما تقدَّم من ذنبه. وهي كثيرة لمن تلقاها من السُّنن؛ خصوصًا ما صنِّف في فضائل الأعمال[3].

---

(١) علَّق المؤلف علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فقال: «فأسقط الواجبات عند المشقة، ورخص في المحظورات عند الحاجة» نظرية العقد ص (٣٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (برقم: ٥٢٥، ١٤٣٥، ١٨٩٥، ٣٥٨٦، ٧٠٩٦)، ومسلم في صحيحه (برقم: ١٤٤).

(٣) فالأعمال الصالحة تكفِّر الصغائر كما دلَّت علىٰ ذلك النصوص الشرعية، ولكن في تكفيرها للكبائر خلاف علىٰ قولين:
القول الأول: أنَّها لا تكفِّر سوىٰ الصغائر، وأما الكبائر فلا بدَّ لها من توبة. وهو قول جمهور أهل العلم، ورجَّحه الحافظ ابن رجب.
القول الثاني: أنَّ الأعمال الصالحة تكفِّر الصغائر وقد تكفِّر الكبائر أيضًا. انظر: جامع العلوم والحكم (١/ ٤٢٥-٤٣٠)، فتح الباري لابن رجب (٣/ ٥٣-٥٥)، فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢٥١-٢٥٢)، المسائل العقدية المتعلقة بالحسنات والسيئات لصالح سندي (٢/ ٨٤٨).
وظاهر كلام ابن تيمية رحمه الله أنَّه يقرِّر أنَّ الكبائر لا بدَّ لها من توبة، وأنَّه لا تعيين لحسنة أو حسنات تكفِّر الكبائر، ولكن العبد قد يفعل من الحسنات ما يمحو الله به بعض الكبائر، وذلك بما يقوم بقلبه من إيمان ويقين. وهذا يختلف باختلاف=

واعلم أنَّ العناية بهذا من أشدِّ ما بالإنسان الحاجة إليه؛ فإنَّ الإنسان من حين يبلغ خصوصًا في هذه الأزمنة ونحوها من أزمنة الفترات التي تشبه الجاهلية من بعض الوجوه[1]، ....

=الحسنات ومقاديرها، وبصفات الكبائر ومقاديرها. والنصوص التالية تبيِّن ذلك:
قال: «صحَّ عنه ﷺ أنَّه قال: صيام يوم عرفة يكفِّر سنتين وصيام يوم عاشوراء يكفِّر سنة. لكن إطلاق القول بأنه يكفِّر: لا يوجب أن يكفِّر الكبائر بلا توبة» مختصر الفتاوىٰ المصرية ص (٢٩٠)، المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ (٣/ ١٢٦).
وقال: «ولكن الكبائر تكفِّرها التوبة منها بالكتاب والسنَّة وإجماع الأمة» الفتاوىٰ (١٨/ ٣٤١).
وقال: «وقد يفعل العبد من الحسنات ما يمحو الله به بعض الكبائر، كما غفر للبغي بسقي الكلب، وقوله لأهل بدر: (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم). ولكن هذا يختلف باختلاف الحسنات ومقاديرها، وبصفات الكبائر ومقاديرها، فلا يمكننا أن نعيِّن حسنة تكفَّر بها الكبائر كلها غير التوبة، فمن أتىٰ بكبيرة ولم يتُب منها ولكن أتىٰ معها بحسنات أخر؛ فهذا يتوقف أمره علىٰ الموازنة والمقابلة ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ﴾[القارعة:٦ - ٩].
فلهذا كان صاحب الكبيرة تحت الخطر مالم يتُب منها، فإذا أتىٰ بحسنات يُرجىٰ له محو الكبيرة، وكان بين الخوف والرجاء. والحسنة الواحدة قد يقترن بها من الصدق واليقين ما يجعلها تكفِّر الكبائر، كالحديث الذي في صاحب البطاقة...» مختصر الفتاوىٰ المصرية ص (٥٧٧)، المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٩٦).
وقال -في معرض رده علىٰ من جعل تكفير الصغائر بالأعمال الصالحة مشروطًا باجتناب الكبائر-: «... أنَّه قد جاء التصريح في كثير من الأحاديث، بأنَّ المغفرة قد تكون من الكبائر كما في قوله ﷺ: (غفر له وإن كان قد فر من الزحف)...» الإيمان الأوسط ص (٣٤٠).

(١) بيَّن المؤلف أن لا جاهلية عامة بعد مبعث النبي ﷺ، وإنما جاهلية مقيدة بأشخاص أو بلدان، أو جاهلية مطلقة في مصر دون مصر، فقال: «فالناس قبل مبعث الرسول ﷺ كانوا في حال جاهلية منسوبة إلىٰ الجهل، فإنَّ ما كانوا عليه من الأقوال والأعمال إنما أحدثه لهم جهال... وتلك كانت الجاهلية العامة. فأما بعد ما بعث الله الرسول ﷺ فالجاهلية المطلقة قد تكون في مصر دون مصر، كما هي في دار الكفَّار، وقد تكون=

فإنَّ الإنسان الذي ينشأ بين أهل علم ودين قد يتلطخ من أمور الجاهلية بعدَّة أشياء، فكيف بغير هذا؟!

وفي الصحيحين[1] عن النبي ﷺ من حديث أبي سعيد ؓ: (لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتىٰ لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه. قالوا: يا رسول الله اليهود والنصارىٰ؟ قال: فمن؟!)[2]. هذا خبر تصديقه في قوله تعالىٰ: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة:٩٦][3]، ولهذا شواهد في الصحاح والحسان.

=في شخص دون شخص، كالرجل قبل أن يسلم فإنَّه يكون في جاهلية وإن كان في دار الإسلام. فأما في زمان مطلق فلا جاهلية بعد مبعث محمد ﷺ، فإنه (لا تزال من أمته طائفة ظاهرين علىٰ الحق إلىٰ قيام الساعة)، والجاهلية المقيَّدة قد تقوم في بعض ديار المسلمين، وفي كثير من المسلمين، كما قال ﷺ: (أربع في أمتي من أمر الجاهلية)، وقال لأبي ذر: (إنك امرؤ فيك جاهلية)، ونحو ذلك» اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٥٨-٢٥٩).

(١) أخرجه البخاري (برقم: ٣٤٥٦، ٧٣٢٠)، ومسلم في صحيحه (برقم: ٢٦٦٩).

(٢) يقول المؤلف في موضع آخر: «فأخبر أنَّه سيكون في أمته مضاهاة لليهود والنصارىٰ وهم أهل الكتاب، ومضاهاة لفارس والروم وهم الأعاجم. وقد كان ﷺ ينهىٰ عن التشبه بهؤلاء وهؤلاء، وليس هذا إخبارًا عن جميع الأمة، بل قد تواتر عنه أنه قال: (لا تزال طائفة من أمته ظاهرة علىٰ الحق حتىٰ تقوم الساعة)...» اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٨١).

(٣) من كلام المؤلف رحمه الله في بيان معنىٰ هذه الآية قوله: «وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق، وبين الخوض، لأنَّ فساد الدِّين إما أن يقع بالاعتقاد الباطل والتكلم به، أو يقع في العمل بخلاف الاعتقاد الحق» اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١١٨).

وقال: «فقوله سبحانه: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَاقِكُمْ﴾ إشارة إلىٰ اتِّباع الشهوات، وهو داء العصاه، وقوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ إشارة إلىٰ اتِّباع الشبهات، وهو داء المبتدعة وأهل الأهواء والخصومات، وكثيرًا ما يجتمعان، فقلَّ من تجد في اعتقاده=

وهذا أمر قد يسري في المتسببين إلىٰ الدِّين من الخاصة، كما قال غير واحد من السلف منهم ابن عيينة[1]، ....

=فسادًا إلا وهو يظهر في عمله. وقد دلَّت الآية علىٰ أن الذين كانوا من قبل استمتعوا وخاضوا، وهؤلاء فعلوا مثل أولئك» اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٢١). وبنحوه في الاستقامة (١/ ٤٥٤).

(١) في قوله المشهور عنه: «كانوا يقولون: من فسد من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من العبَّاد ففيه شبه من النصارىٰ» الفتاوىٰ (٢٢/ ٣٠٧).

يقول ابن تيميَّة: «وكان السلف يقولون: (احذروا فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فإنَّ فتنتهما فتنة لكل مفتون). فطالب العلم إن لم يقترن بطلبه فعل ما يجب عليه وترك ما يحرم عليه من الاعتصام بالكتاب والسنَّة؛ وإلا وقع في الضلال. وأهل الإرادة إن لم يقترن بإرادتهم طلب العلم الواجب عليهم الاعتصام بالكتاب والسنَّة؛ وإلا وقعوا في الضلال والبغي. ولو اعتصم رجل بالعلم الشرعي من غير عمل بالواجب كان غاويًا، وإذا اعتصم بالعبادة الشرعية من غير علم بالواجب كان ضالًّا» الفتاوىٰ (٢٢/ ٣٠٧).

وفي هذا الصدد ينبه المؤلف أن كلًّا من الضلال والبغي موجود في الأمتين: اليهود، والنصارىٰ، ولكن البغي سمة اليهود، والضلال سمة النصارىٰ. انظر: الفتاوىٰ (٢٢/ ٣٠٧). وانظر: الاستقامة (١/ ٣٢٥).

وقال: «واليهود مقصرون عن الحق، والنصارىٰ غالون فيه، فأما وسم اليهود بالغضب والنصارىٰ بالضلال، فله أسباب ظاهرة وباطنة... وجماع ذلك: أنَّ كفر اليهود أصله من جهة عدم العمل بعلمهم، فهم يعلمون الحق ولا يتبعونه عملًا، أو لا قولًا ولا عملًا. وكفر النصارىٰ من جهة عملهم بلا علم، فهم يجتهدون في أصناف العبادات بلا شريعة من الله، ويقولون علىٰ الله ما لا يعلمون» اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٨-٧٩).

وقد أشار المؤلف إلىٰ طرف مما وقع فيه بعض المتسببين للعلم من مشابهة اليهود، ومن ذلك: الحسد لمن هداه الله بعلم نافع أو عمل صالح، وكتمان العلم إما بخلًا به أو اعتياضًا عنه بالدنيا من رئاسة أو مال، وعدم قبول الحق الذي لا يجيء به طائفتهم، وليُّ الألسنة بالكتاب إما بتحريفه وإما بتأويله.

ومما وقع فيه بعض المتعبدة من مشابهة النصارىٰ: الغلو في الأنبياء والصالحين،=

فإنَّ كثيرًا من أحوال اليهود قد ابتلي به بعض المنتسبين إلىٰ العلم، وكثيرًا من أحوال النصارىٰ قد ابتلي به بعض المتنسبين إلىٰ الدِّين، كما يبصر ذلك من فهم دين الإسلام الذي بعث الله به محمدًا ﷺ، ثم نزَّله علىٰ أحوال الناس.

وإذا كان الأمر كذلك فمن شرح الله صدره للإسلام فهو علىٰ نور من ربه، وكان ميتًا فأحياه الله، وجعل له نورًا يمشي به في الناس؛ لا بدَّ أن يُلاحظ أحوال الجاهلية، وطريق الأمتين المغضوب عليهم والضالين من اليهود والنصارىٰ، فيرىٰ أن قد ابتلي ببعض ذلك[1].

فأنفع ما للخاصة والعامة العلم بما يخلص النفوس من هذه الورطات وهو إتباع السيئات الحسنات[2].

=وطاعة المعظمين، واتخاذ السماع البدعي والأصوات المطربة والتلذذ بها وبالصور الجميلة عبادة ونسكًا. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٨٣-٩١).

ثم عقَّب المؤلف علىٰ ذلك بضرورة العبد إلىٰ الهداية للصراط المستقيم، فقال: «وليس الغرض هنا تفصيل الأمور التي وقعت في الأمة مما تضارع طريق المغضوب عليهم أو الضالين، وإن كان بعض ذلك قد يقع مغفورًا لصاحبه: إما لاجتهاد أخطأ فيه، وإما لحسنات محت السيئات، أو غير ذلك. وإنما الغرض أن نبيِّن ضرورة العبد وفاقته إلىٰ هداية الصراط المستقيم، وأن ينفتح باب إلىٰ معرفة الانحراف» اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٩٢).

(١) وقال ابن القيم: «وظهور هذا الشبه في الطوائف إنما يعرفه من عرف الحقَّ وضدَّه، وعرف الواجب والواقع، وطابق بين هذا وهذا، ووازن بين ما عليه الناس اليوم وبين ما كان عليه السلف الصالح» الكلام علىٰ مسألة السماع ص (٢٢٧).

(٢) ومن تنبيهات المؤلف في هذا الباب: بيانه أنَّ العمل الذي يمحو الله به الخطايا، ويكفر به السيئات هو العمل المقبول، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة:٢٧] فقال رحمه الله: «العمل الذي يمحو الله به الخطايا ويكفر به السيئات هو العمل المقبول. والله تعالىٰ إنما يتقبل من المتقين. والناس لهم في هذه الآية وهي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ثلاثة أقوال: طرفان ووسط. فالخوارج=

والحسنات ما ندب الله إليه علىٰ لسان خاتم النبيين من الأعمال والأخلاق والصفات.

ومما يزيل موجب الذنوب: المصائب المكفرة[1].

=والمعتزلة يقولون: لا يتقبل الله إلا ممن اتقىٰ الكبائر، وعندهم صاحب الكبيرة لا يقبل منه حسنة بحال. والمرجئة يقولون: من اتقىٰ الشرك. والسلف والأئمة يقولون: لا يتقبل إلا ممن اتقاه في ذلك العمل ففعله كما أمر به خالصًا لوجه الله تعالىٰ... فالمحو والتكفير يقع بما يتقبل من الأعمال» المنهاج (٦/ ٢١٦-٢١٨)= باختصار.

(١) جاء من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنَّه قال: (ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب، ولا هم ولا حزن ولا أذىٰ ولا غم، حتىٰ الشوكة يشاكها، إلا كفَّر الله بها من خطاياه). أخرجه البخاري (برقم: ٥٦٤١)، ومسلم (برقم: ٢٥٧٣).
وقد قرَّر المؤلف أنَّ المصائب كفَّارات، لا أنَّ العبد يثاب عليها، فقال: «وفي المسند: (أنهم دخلوا علىٰ أبي عبيدة بن الجراح وهو مريض، فذكروا أنَّه يؤجر علىٰ مرضه. فقال: ما لي من الأجر ولا مثل هذه، ولكن المصائب حطَّة). فبين لهم أبو عبيدة ﷺ أنَّ نفس المرض لا يؤجر عليه، بل يكفر به عن خطاياه. وكثيرًا ما يُفهم من الأجر غفران الذنوب، فيكون فيه أجر بهذا الاعتبار. ومن الناس من يقول: لا بدَّ فيه من التعويض والأجر والامتنان، وقد يحصل له ثواب بغير عمل، كما يفعل عنه من أعمال البرِّ» الفتاوىٰ (٣٠/ ٣٦٣-٣٦٤).
وقال ابن رجب: «فإنَّ المصائب يثاب علىٰ الصبر عليها والرضىٰ بها، وأما نفس المصيبة فقد قيل: إنه يثاب عليها، وقيل: إنه لا يثاب عليها؛ وإنما يكفر عنه ذنوبه. وهذا هو المنقول عن كثير من الصحابة» فتح الباري (١/ ١٤٧). وانظر: مجموع رسائل ابن رجب (٢/ ٣٧٤، ٦٤١).
وذهب الحافظ ابن حجر إلىٰ أنَّ المصائب كفَّارات، وأنَّ العبد يثاب عليها، واستدل رحمه الله بما جاء من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: (ما يصيب المؤمن من شوكة فما فوقها إلا رفعه الله بها درجة، أو حط عنه بها خطيئة). أخرجه مسلم (برقم: ٢٥٧٢). وأخرجه ابن حبان: (رقم: ٢٩٠٦) بلفظ: (ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها إلا رفعه الله بها درجة، وحطَّ بها عنه خطيئة). وقال: «وهذا يقتضي حصول الأمرين معًا: حصول الثواب، ورفع العقاب» فتح الباري (١٠/ ١٠٥).

وهي كل ما يؤلم من همٍّ أو حزن أو أذىً في مال أو عرض أو جسد أو غير ذلك. لكن ليس هذا من فعل العبد(١).

فلما قضىٰ بهاتين الكلمتين حق الله: من عمل الصالح(٢)، وإصلاح الفاسد(٣)؛ قال: (وخالق النَّاس بخلق حسن) وهو حق النَّاس(٤).

وجماع الخلق الحسن مع النَّاس: أن تصل من قطعك بالسلام والإكرام والدعاء له والاستغفار والثناء عليه والزيارة له، وتعطي من حرمك من التعليم والمنفعة والمال، وتعفو عمن ظلمك في دم أو مال أو عرض(٥).

---

(١) فالمصيبة من فعل الله، والصبر عليها سبب لحصول التكفير للذنوب، وقد قال المؤلف في موضع آخر: «والدلائل علىٰ أنَّ المصائب كفَّارات كثيرة إذا صبر عليها أثيب علىٰ صبره، فالثواب والجزاء إنما يكون علىٰ العمل، وهو الصبر. وأما نفس المصيبة فهي من فعل الله لا من فعل العبد، وهي من جزاء الله للعبد علىٰ ذنبه وتكفيره ذنبه بها» الفتاوىٰ (٣٠/ ٣٦٣).

(٢) في قوله ﷺ في الحديث: (اتق الله).

(٣) وذلك في قوله ﷺ في الحديث: (وأتبع السيئة الحسنة تمحها).

(٤) والنبي ﷺ بعث معاذًا ﷺ معلمًا لهم ومفقهًا وقاضيًا، ومن كان كذلك فإنَّه يحتاج إلىٰ مخالقة الناس بخلق حسن ما لا يحتاج إليه غيره مما لا حاجة للناس به ولا يخالطهم، وكثيرًا ما يغلب علىٰ من يعتني بالقيام بحقوق الله، والانعكاف علىٰ محبته وخشيته وطاعته إهمالُ حقوق العباد بالكليَّة أو التقصير فيها، والجمع بين القيام بحقوق الله وحقوق عباده عزيز جدًّا لا يقوىٰ عليه إلا الكُمَّل من الأنبياء والصديقين. قاله ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٤٥٤).

(٥) فقد جاء عن النبي ﷺ من غير وجه أنَّه قال: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس علىٰ دمائهم وأموالهم).

وعلَّق علىٰ ذلك ابن تيمية، فقال: «فمن كان مأمونًا علىٰ الدماء والأموال كان المسلمون يسلمون من لسانه ويده» الإيمان ص (٣).

وقيل للحسن البصري: ما حسن الخلق؟ قال. (بذل الندىٰ، وكفُّ الأذىٰ، وطلاقة الوجه). يقول ابن تيمية: «فكفُّ الأذىٰ جزء من حسن الخلق» الإيمان ص (٥). =

وبعض هذا واجب وبعضه مستحب.

وأما الخلق العظيم الذي وصف الله به محمدًا ﷺ: فهو الدِّين الجامع لجميع ما أمر الله به مطلقًا[1]، ....

=وجاء في حديث عمرو بن عبسة: أنَّه قيل لرسول الله ﷺ: ما الإسلام؟ قال: (إطعام الطعام، وطيب الكلام). قيل: فما الإيمان؟ قال: (السماحة والصبر). قيل: فمن أفضل المسلمين إسلامًا؟ قال: (من سلم المسلمون من لسانه ويده). قيل: فمن أفضل المؤمنين إيمانًا؟ قال: (أحسنهم خلقًا). أخرجه أحمد في مسنده (برقم: ١٩٤٣٥).

يقول ابن تيمية معلِّقًا علىٰ وصف الإيمان بالسماحة والصبر: «فلا بدَّ لكل بني آدم من ولاية وعداوة، ولهذا جميعهم يتمادحون بالشجاعة والسماحة؛ فإنَّ السماحة إعانة علىٰ وجود المحبوب بالأموال والمنافع وغير ذلك، والشجاعة نصر لدفع المكروه بالقتال وغيره، ولا قوام لشيء من أمور بني آدم إلا بذلك» جامع الرسائل (٢/ ٣٠٨). وانظر: الإيمان ص (٢٥١).

وبضد ذلك صفات أهل النفاق، ففي سورة (براءة) -التي كشف الله فيها أحوال المنافقين- جاء وصفهم بالجبن والبخل. انظر: الفتاوىٰ (٢٨/ ٤٣٧).

ولأجل ذلك نصَّ ابن تيمية في رسالة الواسطية -والتي ذكر فيها جمل منهج السلف في الاعتقاد والسلوك- علىٰ رعاية مكارم الأخلاق، فقال: «ويدعون إلىٰ مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال ويعتقدون معنىٰ قوله: (أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا). ويندبون إلىٰ أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك. ويأمرون ببرِّ الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلىٰ اليتامىٰ والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك. وينهون عن الفخر والخيلاء والبغي، والاستطالة علىٰ الخلق بحقٍّ أو بغير حقٍّ. ويأمرون بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفسافها» الفتاوىٰ (٣/ ١٥٩).

(١) يقول ابن تيمية: «والدِّين هو الطاعة والعبادة والخلق، فهو الطاعة الدائمة اللازمة التي قد صارت عادة وخلقًا، بخلاف الطاعة مرة واحدة. ولهذا فُسِّر الدِّين بالعادة والخلق، ويفسَّر الخلق بالدِّين أيضًا، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم:٤]، قال ابن عباس: (علىٰ دين عظيم)، وذكره عنه سفيان بن عيينة، وأخذه الإمام أحمد عن سفيان بن عيينة، وبذلك فسراه» جامع الرسائل (٢/ ٢١٨). وانظر: الفتاوىٰ (١٠/ ١٢٧). وقال: «والخلق الدِّين» الاستقامة (١/ ٤٤٣). =

هكذا قال مجاهد[1] وغيره، وهو تأويل القرآن كما قالت عائشة رضي الله عنها: (كان خلقه القرآن)[2].

وحقيقته المبادرة إلىٰ امتثال ما يحبه الله تعالىٰ بطيب نفسٍ وانشراح صدر.

وأما بيان أنَّ هذا كله في وصيَّة الله: فهو أنَّ اسم (تقوىٰ الله) يجمع فعل كــل ما أمــر الله به إيجابًا واستحبابًا وتــركَ ما نهــىٰ عنه تحــريمًا وتنــزيهًا[3]،

=فالأخلاق باعثها الاعتقاد، وأعظم المقاصد عبادة الله. والأخلاق من لوازم العبادة والإيمان، وليس تهذيب الأخلاق غاية والعبادة وسيلة كما ظنه الفلاسفة، فليست العبادة عندهم مقصودة لذاتها. انظر: الجواب الصحيح (٤/ ١٠٥)، الصفدية (٢/ ٢٣٣).

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/ ١٥٠).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (برقم: ٢٤٦٠١، ٢٥٣٠٢، ٢٥٨١٣)، والطبري في تفسيره (٢٣/ ١٥٠-١٥١). وفي صحيح مسلم (برقم: ٧٤٦) قالت عائشة رضي الله عنها: «... فإنَّ خلق نبي الله ﷺ كان القرآن».

(٣) وقد أشار المؤلف إلىٰ هذا المعنىٰ في موضع آخر، فقال: «... وكذا اسم (التقوىٰ) إذا أفرد دخل فيه فعل كل مأمور به وترك كل محظور، قال طلق بن حبيب: (التقوىٰ: أن تعمل بطاعة الله علىٰ نور من الله، ترجو رحمة الله، وأن تترك معصية الله علىٰ نور من الله، تخاف عذاب الله)، وهذا كما في قوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ۝ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٤-٥٥]. وقد يقرن بها اسم آخر، كقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ۝ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]،.. وقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠]... عطف القول السديد علىٰ التقوىٰ، ومعلوم أنَّ التقوىٰ إذا أطلقت دخل فيها القول السديد».

ثم نبَّه بعد هذا التقرير إلىٰ أنَّ من أنفع الأمور معرفة الأسماء التي تختلف دلالاتها بالإطلاق والتقييد والتجريد والاقتران، خاصة في ألفاظ الكتاب والسنَّة، وبه تزول إشكالات كثيرة. انظر: الإيمان ص (١٥٥-١٥٩).

وقال في موضع آخر: «وذكر الخاص مع العام يكون لأسباب متنوعة: تارة لكونه له=

وهذا يجمع حقوق الله وحقوق العباد. لكن لمَّا كان تارة يعني بالتقوىٰ خشية العذاب المقتضية للانكفاف عن المحارم؛ جاء مفسرًا في حديث معاذ، وكذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي وصححه[1]: (قيل: يا رسول الله ما أكثر ما يدخل الناس الجنة؟ قال: تقوىٰ الله وحسن الخلق. قيل: وما أكثر ما يدخل الناس النار؟ قال: الأجوفان: الفم والفرج)[2].

=خاصية ليست لسائر أفراد العام... ومن هذا الباب قوله تعالىٰ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾، وقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة:٣٥]، وقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة:١١٩]، فإنَّ هذه الأمور هي أيضًا من تمام تقوىٰ الله» الفتاوىٰ (١٠/ ١٧٥-١٧٦) بتصرف.

(١) أخرجه الترمذي في الجامع (برقم: ٢٠٠٤) وقال: «هذا حديث صحيح غريب»، والبخاري في الأدب المفرد (برقم: ٢٨٩، ٢٩٤)، وابن ماجه في السُّنن (برقم: ٤٢٤٦)، وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٦٩٩ برقم: ٩٧٧).

(٢) وهذا التحذير من النبي ﷺ لشهوات الغي في الفرج والبطن، لكونها أكثر ما يقع فيه النَّاس مع علمهم بتحريمها، وهي أكثر ما يدخل النَّاس النار. يقول ابن تيميَّة: «وهو ﷺ ذكر شهوات الغي في البطون والفروج، كما في الصحيح أنَّه قال: (من تكفَّل لي بما بين لحييه وما بين رجليه تكفَّلت له بالجنة)، فإنَّ هذا يعلم عامة النَّاس أنَّه من الذنوب، لكن يفعلونه اتباعًا لشهواتهم...» جامع الرسائل (١/ ٢٣١). وانظر: الاستقامة (١/ ٤٥٧). وذكر ابن تيميَّة أنَّ اتباع شهوات الغي في البطون والفروج، أو الرئاسة والمال، نكص إليها كثير ممن لم يحصل الهدىٰ واليقين من أرباب الفلسفة والكلام، فقال: «ولهذا تجد كثيرًا من هؤلاء لمَّا لم يتبيَّن له الهدىٰ في طريقة نكص علىٰ عقبيه، فاشتغل باتباع شهوات الغي في بطنه وفرجه، أو رياسته وماله، ونحو ذلك؛ لعدم العلم واليقين الذي يطمئن إليه قلبه، وينشرح له صدره. وفي الحديث المأثور عن النبي ﷺ: (إنَّ أخوف ما أخاف عليكم شهوات الغي في بطونكم وفروجكم، ومضلات الفتن). وهؤلاء المعرضون عن الطريقة النبوية السلفيَّة يجتمع فيهم هذا وهذا: اتباع شهوات الغي، ومضلات الفتن، فيكون فيهم من الضلال والغي بقدر ما خرجوا عن الطريق الذي بعث الله به رسوله. ولهذا أمرنا الله أن نقول في كل صلاة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[الفاتحة:٦-٧]» الدرء (١/ ١٦٥-١٦٦).

وفي الصحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا)[1]. فجعل كمال الإيمان في كمال حسن الخلق. ومعلوم أنَّ الإيمان كله تقوىٰ الله[2].

وتفصيل أصول التقوىٰ وفروعها لا يحتمله هذا الموضع؛ فإنها الدِّين كلُّه، لكن ينبوع الخير وأصله: إخلاص العبد لربه عبادة واستعانة[3]، كما في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وفي قوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]، وفي قوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨]،

---

(١) والحديث بهذا اللفظ: أخرجه أحمد في مسنده (برقم ٧٤٠٢، ١٠١٠٦، ١٠٨١٧)، وأبو داود في السُّنن (برقم: ٤٦٨٢)، والترمذي في الجامع (برقم: ١١٦٢)، وابن حبّان في الصحيح (برقم: ٤٧٩، ٤١٧٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣ رقم ٢) من حديث أبي هريرة ﷺ.
وأخرجه أحمد في المسند (برقم ٢٤٢٠٤، ٢٤٦٧٧)، والترمذي في الجامع (برقم: ٢٦١٢)، والنَّسائي في السُّنن الكبرىٰ (برقم: ٩١٠٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٣ رقم ١٧٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) ولفظ الإيمان والبر والتقوىٰ ألفاظ متساوية في العموم والخصوص، فأيها أطلق تناول ما يتناوله الآخر. انظر: الإيمان ص (١٥٧، ١٥٩).

(٣) ومما يوجب حصول العبادة والاستعانة للعبد، وتحقيقه لهما: جمعه بين الأمر والقدر. يقول المؤلف في موضع آخر: «فمن راعىٰ الأمر والقدر -كما ذكر- كان عابدًا لله، مطيعًا له، مستعينًا به، متوكلًا عليه، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين» التدمريَّة ص (٢٣١).
وقال: «فمن أعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد ناظرًا إلىٰ القدر فقد ضل، ومن طلب القيام بالأمر والنهي معرضًا عن القدر فقد ضل. بل المؤمن كما قال تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فنعبده اتباعًا للأمر، ونستعينه إيمانًا بالقدر» الفتاوىٰ (٨/ ٧٣).

وفي قوله: ﴿فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ [العنكبوت:١٧][١]، بحيث يقطع العبد تعلُّق قلبه من المخلوقين؛ انتفاعًا بهم[٢] أو عملًا لأجلهم[٣]،

(١) علَّق ابن تيمية علىٰ هذه الآية بقوله: «ولم يقُل فابتغوا الرزق عند الله؛ لأنَّ تقديم الظرف يشعر بالاختصاص والحصر، كأنَّه قال: لا تبتغوا الرزق إلا عند الله» الفتاوىٰ (١٠/ ١٨٣) (العبودية).
وقال: «ويُروىٰ عن عمر بن الخطاب ﷺ أنَّه قال: (الطمع فقر، واليأس غنىٰ، وإن أحدكم إذا يئس من شيء استغنىٰ عنه). وهذا أمر يجده الإنسان من نفسه؛ فإنَّ الأمر الذي ييأس منه لا يطلبه ولا يطمع به ولا يبقىٰ قلبه فقيرًا إليه ولا إلىٰ من يفعله، وأما إذا طمع في أمر من الأمور ورجاه تعلَّق قلبه به، فصار فقيرًا إلىٰ حصوله، وإلىٰ من يظن أنَّه سبب في حصوله، وهذا في المال والجاه والصور وغير ذلك. قال الخليل ﷺ: ﴿فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فالعبد لا بدَّ له من رزق وهو محتاج إلىٰ ذلك، فإذا طلب رزقه من الله صار عبدًا لله فقيرًا إليه، وإن طلبه من مخلوق صار عبدًا لذلك المخلوق فقيرًا إليه» الفتاوىٰ (١٠/ ١٨١-١٨٢) (العبودية).
وانتقل ابن تيميَّة بعد هذا إلىٰ تقرير مسألة سؤال المخلوقين، فقال: «ولهذا كانت (مسألة المخلوق) محرمة في الأصل، وإنما أبيحت للضرورة، وفي النهي عنها أحاديث كثيرة في الصحاح والسُّنن والمسانيد، كقوله ﷺ: (لا تزال المسألة بأحدكم حتىٰ يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم)... وقوله: (لا تحلُّ المسألة إلا لذي غرم مفظع أو دمع موجع أو فقر مدقع)، هذا المعنىٰ في الصحيح...» الفتاوىٰ (١٠/ ١٨٢) (العبودية).
وقال في موضع آخر: «وأما نفس سؤال النَّاس؛ فسؤالهم في الأصل محرم بالنصوص المحرمة له، وإنما يباح عند الضرورة» الرد علىٰ البكري ص (١٩٠).
وقال: «السؤال محرم إلا عند الحاجة إليه... والأحاديث في تحريم السؤال كثيرة جدًّا، نحو بضعة عشر حديثًا في الصحاح والسُّنن...» جامع المسائل (٤/ ٣٥٨).
وانظر: الفتاوىٰ (٨/ ٥٣٨).
(٢) توكلاً علىٰ الله.
(٣) إخلاصًا له سبحانه.

ويجعل همته[1] ربه تعالىٰ، وذلك بملازمة الدعاء له في كل مطلوب من فاقة وحاجة ومخافة وغير ذلك، والعمل له بكل محبوب. ومن أحكم هذا فلا يمكن أن يُوصف ما يعقبه ذلك.

وأمَّا ما سألت عنه من أفضل الأعمال بعد الفرائض؛ فإنَّه يختلف باختلاف النَّاس فيما يقدرون عليه وما يناسب أوقاتهم[2]، فلا يمكن فيه جواب جامع مفصَّل لكل أحد، لكن ممَّا هو كالإجماع بين العلماء بالله وأمره[3]: أنَّ ملازمة ذكر الله

---

(١) كذا في مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٥٩)، وفي المخطوط: «همه».

(٢) فالأفضل من الأعمال يتنوَّع بتنوع الأوقات والأحوال، ويتنوَّع بتنوع النَّاس وقدراتهم وأحوالهم وما يصلح للواحد منهم، فينبغي للعبد مراعاة هذا الأمر، وسؤال الله الهداية لما هو أنفع له وأصلح. يقول المؤلف في بيان ذلك: «والأفضل يتنوَّع بتنوع أحوال النَّاس، فمن الأعمال ما يكون جنسه أفضل ثم يكون تارة مرجوحًا أو منهيًّا عنه. كالصلاة؛ فإنها أفضل من قراءة القرآن، وقراءة القرآن أفضل من الذكر، والذكر أفضل من الدعاء، ثم الصلاة في أوقات النهي -كما بعد الفجر والعصر ووقت الخطبة- منهيٌّ عنها، والاشتغال حينئذ إما بقراءة أو ذكر أو دعاء أو استماع أفضل من ذلك. وكذلك قراءة القرآن أفضل من الذكر، ثم الذكر في الركوع والسجود هو المشروع دون قراءة القرآن. وكذلك الدعاء في آخر الصلاة هو المشروع دون القراءة والذكر. وقد يكون الشخص يصلح دينه علىٰ العمل المفضول دون الأفضل، فيكون أفضل في حقه، كما أنَّ الحج في حق النساء أفضل من الجهاد. ومن النَّاس من تكون القراءة أنفع له من الصلاة، ومنهم من يكون الذكر أنفع له من القراءة، ومنهم من يكون اجتهاده في الدعاء لكمال ضرورته أفضل له من ذكر هو فيه غافل. والشخص الواحد يكون تارة هذا أفضل له، وتارة هذا أفضل له. ومعرفة حال كل شخص وبيان الأفضل له لا يمكن ذكره في كتاب، بل لا بدَّ من هداية يهدي الله بها عبده إلىٰ ما هو أصلح، وما صدق الله عبد إلا صنع له» الفتاوىٰ (٢٢/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٣) نقل المؤلف في عدة مواضع من كتبه ما يروىٰ عن أبي حيَّان التيمي أنَّه قال: (العلماء ثلاثة: فعالم بالله ليس عالمًا بأمر الله، وعالم بأمر الله ليس عالمًا بالله، وعالم بالله=

دائمًا هو أفضل ما شغل العبد به نفسه في الجملة، وعلىٰ ذلك دلَّ حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم[1]: (سبق المفردون)، قالوا يا رسول الله: ومن المفردون؟ قال: (الذاكرون الله كثيرًا والذاكرات). وفيما رواه أبو داود[2] عن أبي الدرداء ﷺ، عن النبي ﷺ أنَّه قال: (ألا أنبئكم بخير أعمالكم، وأزكاها عند مليككم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إعطاء الذهب والورق، ومن أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟) قالوا: بلىٰ يا رسول الله. قال: (ذكر الله).

والدلائل القرآنية والإيمانية بصرًا وخبرًا ونظرًا علىٰ ذلك كثيرة.

وأقلُّ ذلك أن يلازم العبد الأذكار المأثورة عن معلِّم الخير وإمام المتقين ﷺ، كالأذكار المؤقتة في أول النهار وآخره، وعند أخذ المضجع، وعند الاستيقاظ من المنام، وأدبار الصلوات، والأذكار المقيَّدة، مثل: ما يقال عند الأكل والشرب، واللباس، والجماع ودخول المنزل والمسجد، والخلاء والخروج من ذلك، وعند المطر والرعد، إلىٰ غير ذلك، وقد صنفت له الكتب المسماة بعملِ اليوم والليلة.

=عالم بأمر الله. فالعالم بالله هو الذي يخافه، والعالم بأمر الله هو الذي يعلم أمره ونهيه). انظر: الإيمان ص (١٨)، والإيمان الأوسط ص (٤٢٤). فالعالم بالله هو الذي يخشاه ويخافه، والعالم بأمر الله هو الذي يعرف أمره ونهيه. انظر: جامع الرسائل (٢/ ١٨١).

وهذا الأثر أخرجه البيهقي في المدخل للسنن الكبرىٰ (برقم: ٥٢٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٥٤٣).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (برقم: ٢٦٧٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (برقم: ٢١٧٠٢، ٢٧٥٢٥)، وابن ماجه في السُّنن (برقم: ٣٧٩٠)، والترمذي في الجامع (برقم: ٣٣٧٧)، وصححه الألباني في تحقيق الكلم الطيِّب ص (٦٠)، وصحيح الجامع (٢٦٢٩).

ثم ملازمة الذكر مطلقًا، وأفضله[1] (لا إله إلا الله)[2]. وقد تعرض أحوال يكون بقية الذكر مثل: (سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله) أفضل منه[3].

---

(١) لما جاء عند ابن ماجه في السُّنن (برقم: ٣٨٠٠)، والترمذي في الجامع (برقم: ٣٣٨٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله). ولقوله ﷺ في الحديث: (من قال: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو علىٰ كل شيء قدير، في يوم مائة مرة؛ كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزًا من الشيطان يومه ذلك حتىٰ يمسي، ولم يأتِ أحد بأفضل مما جاء به، إلا أحد عمل أكثر من ذلك) أخرجه البخاري في صحيحه (برقم: ٣٢٩٣، ٦٤٠٣)، ومسلم في صحيحه (برقم: ٢٦٩١).
وابن تيميَّة يستشهد بهذين الحديثين وغيرهما في غير ما موضع علىٰ أنَّ أفضل الذكر بعد قراءة القرآن قول (لا إله إلا الله). انظر: مجموع الفتاوىٰ (٢/ ٣٥١)، (١٠/ ٢٢٥) (العبودية)، (٢٤/ ٢٣٤)، جامع الرسائل (٢/ ١٩٩).

(٢) وذلك أنَّ هذا الذكر تضمن الشهادة بالتوحيد، والتي يقول المؤلف في تحقيقها واليقين بها قولًا وعملًا، والجمع بينها وبين الاستغفار: «فشهادة أن لا إله إلا الله بصدق ويقين تذهب الشرك كلَّه دقه وجلَّه، خطأه وعمده، أوله وآخره، سره وعلانيته، وتأتي علىٰ جميع صفاته وخفاياه ودقائقه. والاستغفار يمحو ما بقي من عثراته، ويمحو الذنب الذي هو من شعب الشرك؛ فإنَّ الذنوب كلها من شعب الشرك. فالتوحيد يذهب أصل الشرك، والاستغفار يمحو فروعه. فأبلغ الثناء قول: (لا إله إلا الله)، وأبلغ الدعاء قول: (أستغفر الله)...» الفتاوىٰ (١١/ ٦٩٧).

(٣) وهذه قاعدة عظيمة يتكرر في كلام المؤلف استعمالها في مواضع متنوعة، ومن ذلك قوله: «المفضول يكون أفضل في مكانه، ويكون أفضل لمن لا يصلح له الأفضل» الفتاوىٰ (١٩/ ١٢٠)، وقال: «العمل المفضول قد يقترن به ما يصيره أفضل من ذلك، وهو نوعان: أحدهما ما هو مشروع لجميع النَّاس. والثاني ما يختلف باختلاف أحوال النَّاس...» الفتاوىٰ (٢٣/ ٥٨)، وقال: «وهنا أصل ينبغي أن نعرفه؛ وهو أنَّ الشيء إذا كان أفضل من حيث الجملة لم يجب أن يكون أفضل في كل حال ولا لكل أحد، بل المفضول في موضعه الذي شُرع فيه أفضل من الفاضل المطلق» الفتاوىٰ (٢٤/ ٢٣٦-٢٣٧).

ثم يعلم أنَّ كلَّ ما تكلم به اللسان وتصوَّره القلب ممَّا يقرب إلىٰ الله من تعلُّم علم وتعليمه، وأمر بمعروف ونهي عن منكر، فهو من ذكر الله.

ولهذا من اشتغل بطلب العلم النافع بعد أداء الفرائض، أو جلس مجلسًا يتفقَّه أو يفقِّه فيه الفقه الذي سمَّاه الله ورسوله فقهًا؛ فهذا أيضًا من أفضل ذكر الله[1].

وعلىٰ ذلك إذا تدبرت لم تجد بين الأولين في كلماتهم في أفضل الأعمال كبير اختلاف[2].

---

(١) وهذا التقرير نظير تقريره في التوسل بالعمل الصالح، فقال: «وهذا التوسل بالإيمان به وطاعته فرض علىٰ كل أحد باطنًا وظاهرًا في حياة رسول الله ﷺ وبعد موته، في مشهده ومغيبه، لا يسقط التوسل بالإيمان به وبطاعته عن أحد من الخلق في حال من الأحوال بعد قيام الحجة عليه، ولا بعذر من الأعذار. ولا طريق إلىٰ كرامة الله ورحمته والنجاة من هوانه وعذابه إلا التوسل بالإيمان به وبطاعته» قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ضمن مجموع الفتاوىٰ (١/ ١٤٣).

(٢) وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنها، قال: (لولا ثلاث لأحببت أن أكون قد لحقت بالله: لولا أن أسير في سبيل الله، أو أضع جبيني لله ساجدًا، أو مجالسة قوم يلتقطون طيب الكلام كما يلتقط طيب التمر). والأثر أخرجه وكيع بن الجرح في كتاب الزهد (برقم:٩٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (برقم: ٣٥٦٠٧).
وعلَّق ابن تيمية علىٰ هذا الأثر بقوله: «كلام عمر ﷺ من أجمع الكلام وأكمله، فإنه ملهم محدَّث، كل كلمة من كلامه تجمع علمًا كثيرًا... فإنَّه ذكر الصلاة والجهاد والعلم، وهذه الثلاث هي أفضل الأعمال بإجماع الأمة. قال أحمد بن حنبل: أفضل ما تطوع به الإنسان الجهاد. وقال الشافعي: أفضل ما تطوع به الصلاة. وقال أبو حنيفة ومالك: العلم. والتحقيق أنَّ كلًّا من الثلاثة لا بدَّ له من الآخرين، وقد يكون هذا أفضل في حال، وهذا أفضل في حال، كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه يفعلون هذا وهذا وهذا، كلٌّ في موضعه بحسب الحاجة والمصلحة، وعمر جمع الثلاث» المنهاج (٦/ ٧٥).

وما اشتبه أمره على العبد فعليه بالاستخارة المشروعة، فما ندم من استخار الله تعالى[1]، وليكثر من ذلك؛ ومن الدعاء فإنَّه مفتاح كل خير، ولا يعجل فيقول: قد دعوت فلم يستجَب لي، وليتحرَّ الأوقات الفاضلة: كآخر الليل، وأدبار الصلوات، وعند الأذان، ووقت نزول المطر، ونحو ذلك.

وأما أرجح المكاسب: فالتوكُّل على الله[2]، والثقة بكفايته، وحسن الظنَّ به.

---

(١) طالما أكَّد ابن تيمية الاستخارة قولاً وعملاً، فقال في بيان بعض ألفاظ حديث الاستخارة: «فعلمنا ﷺ أن نستخير الله بعلمه فيعلمنا من علمه ما نعلم به الخير، ونستقدره بقدرته فيجعلنا قادرين؛ إذ الاستفعال هو طلب الفعل... فاستهداء الله طلب أن يهدينا... وكذلك استخارته بعلمه، واستقداره بقدرته. ثم قال: (وأسألك من فضلك العظيم) فهذا السؤال من جوده ومنِّه وعطائه وإحسانه الذي يكون بمشيئته ورحمته وحنانه، ولهذا قال: (فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم)، ولم يقُل: إني لا أرحم نفسي؛ لأنَّه في مقام الاستخارة يريد الخير لنفسه ويطلب ذلك، لكنه لا يعلمه ولا يقدر عليه إن لم يعلمه الله إياه ويقدره عليه» الفتاوى (٤/ ١٤٢)= باختصار.

وأشار إلى أن أهل التنجيم في اختياراهم للطوالع، وأصحاب الطيرة وقعوا فيما نهى الله عنه، وعدلوا عن طريق الاستخارة الشرعية التي أرشد إليها النبي ﷺ وعلَّمها أمته. انظر: الفرقان بين الحق والبطلان ص (٥٤٢)، الفتاوى (٢٣/ ٦٧)، (٢٥/ ٢٠٠).

ومن عمله رحمه الله أنه استخار الله في الخروج إلى كسر العمود المخلَّق بدمشق، ثم خرج مع أخيه شرف الدِّين، وكسروا هذا العمود. انظر: الجامع لسيرة ابن تيمية ص (٨٠).

(٢) سئل الإمام أحمد -رحمه الله- عن التوكُّل، فقال: «قطع الاستشراف بالإياس من الخلق. فقيل له: فما الحجَّة في ذلك؟ قال: «إبراهيم لما وضع في المنجنيق، ثم طرح إلى النار، فاعترضه جبريل عليهما السلام، فقال يا إبراهيم: لك حاجة؟ قال: أما إليك فلا» الآداب الشرعية (٣/ ٢٦٩).

وعلَّق ابن تيمية على هذا الأثر، فقال: «فهذا وما يشبهه مما يبيِّن أنَّ العبد في طلب ما ينفعه ودفع ما يضره لا يوجه قلبه إلا إلى الله؛ ولهذا قال المكروب: (لا إله إلا أنت)» الفتاوى (١٠/ ٢٥٩).

وذلك أنَّه ينبغي للمهتم بأمر الرزق أن يلجأ فيه إلىٰ الله ويدعوه، كما قال سبحانه فيما يأثر عنه نبيه [ﷺ: يا عبادي][1] كلكم جائع إلا من أطعمته؛ فاستطعموني أطعمكم. يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته؛ فاستكسوني أكسكم)[2].

---

(١) زيادة من المخطوط، وليست في مجموع الفتاوىٰ، وهي نصُّ الحديث.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (برقم: ٢٥٧٧).

تحدَّث المؤلف عن هذا الحديث في غير ما موضع من كتبه ورسائله، وبيَّن ما يشتمل ويدل عليه من الأصول العظيمة، والمسائل المهمة، ومن هذه الأصول العظيمة: دلالة هذا الحديث علىٰ وجوب التوكُّل علىٰ الله في الرزق المتضمن جلب المنفعة كالطعام، ودفع المضرة كاللباس. وأنه لا يقدر غير الله علىٰ الإطعام والكسوة قدرة مطلقة، وإنما القدرة التي تحصل لبعض العباد تكون علىٰ بعض أسباب ذلك.

وأنَّ السبب المأمور به أو المباح لا ينافي وجوب التوكل علىٰ الله في وجود السبب، بل الحاجة والفقر إلىٰ الله ثابتة مع فعل السبب؛ إذ ليس في المخلوقات ما هو وحده سبب تام لحصول المطلوب. فمن ظنَّ الاستغناء بالسبب عن التوكُّل فقد ترك ما أوجب الله عليه من التوكل، وأخلَّ بواجب التوحيد، ومن دخل في التوكل تاركًا لما أُمر به من الأسباب فهو أيضًا جاهل ظالم، عاصٍ لله بترك ما أمره؛ فإن فعل المأمور به عبادة لله.

ونبَّه المؤلف إلىٰ أنَّ التوكل في الحقيقة من جملة الأسباب، واستدل بحديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: (المؤمن القوي خير وأحب إلىٰ الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص علىٰ ما ينفعك واستعِن بالله ولا تعجز، فإن أصابك شيء فلا تقُل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان). أخرجه مسلم في صحيحه (رقم: ٢٦٦٤). ففي قوله عليه الصلاة والسلام: (احرص علىٰ ما ينفعك واستعِن بالله ولا تعجز) أمر بالتسبب المأمور به وهو الحرص علىٰ المنافع، وأمر مع ذلك بالتوكل وهو الاستعانة بالله، فمن اكتفىٰ بأحدهما فقد عصىٰ أحد الأمرين. انظر: الفتاوىٰ (١٨/ ١٧٨- ١٨٥)، الرد علىٰ البكري ص (١٨٧).

وقال ابن رجب في ذكره لبعض فوائد هذا الحديث: «وفي الحديث دليل علىٰ أنَّ الله يحب أن يسأله العباد جميع مصالح دينهم ودنياهم، من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك، كما يسألونه الهداية والمغفرة» جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٨).

وفيما رواه الترمذي[1] عن أنس ﷺ قال، قال رسول الله ﷺ: (ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها، حتىٰ شسع نعله إذا انقطع، فإنَّه إن لم ييسره لم يتيسر). وقد قال الله تعالىٰ في كتابه: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢][2].

وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، وهذا وإن كان في الجمعة فمعناه قائم في جميع الصلوات. ولهذا -والله أعلم- أمر النبي ﷺ الذي يدخل المسجد أن يقول: (اللهم افتح لي أبواب رحمتك)، وإذا خرج أن يقول: (اللهم إني أسألك من فضلك)[3].

وقد قال الخليل ﷺ: ﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ﴾، وهذا أمر، والأمر يقتضي الإيجاب، فالاستعانة بالله واللجأ إليه في أمر الرزق وغيره

---

(١) أخرجه الترمذي في الجامع (٥/ ٤٨١/ برقم: ٣٦٠٤/ ٨، ٩) ت. بشار عواد، وقال: «هذا حديث غريب»، وأبو يعلىٰ في مسنده (برقم: ٣٤٠٣)، وابن حبان في صحيحه (برقم: ٨٦٦، ٨٩٤، ٨٩٥ ترتيب ابن بلبان)، والطبراني في الدعاء (برقم:٢٥)، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣/ ٥٣٧/ برقم: ١٣٦٢).

(٢) فالمؤلف يذكر هنا بعض النصوص الدَّالة علىٰ أمر الله لعباده بدعائه وسؤاله، وذكر في موضع آخر أنَّ نصوص الكتاب والسنَّة متظاهرة علىٰ الأمر بالدعاء أمر إيجاب أو أمر استحباب، وردَّ بذلك علىٰ من ادَّعىٰ أن ترك دعاء الله وسؤاله مشروع لعلمه سبحانه بحال الخلق. انظر: الرد علىٰ الشاذلي ص (٧-١٠).
وقال: «ومن هؤلاء من يجعل دعاء الله ومسألته نقصًا وهو مع ذلك يسأل الناس ويكديهم! وسؤال العبد لربه حاجته من أفضل العبادات، وهو طريق أنبياء الله وقد أمر العباد بسؤاله فقال: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ ومدح الذين يدعون ربهم رغبة ورهبة» الفتاوىٰ (٨/ ٥٣٨، ٥٣٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (برقم: ٧١٣).

أصل عظيم[1].

ثم ينبغي له أن يأخذ المال بسخاوة نفس ليُبَارك له فيه، ولا يأخذه بإشراف وهلع[2]، بل يكون المال عنده بمنزلة الخلاء الذي يحتاج إليه من غير أن يكون

---

(١) المخلوقات كلها مفتقرة إلىٰ الله محتاجة إليه، ولا وجود لها ولا لشيء من صفاتها وأفعالها إلا به، فهي مفتقرة إلىٰ ربوبيته لها وخلقه وإتقانه، بل فقرها إلىٰ الله وصف لازم لها لا يمكن أن تكون غير مفتقرة إليه، كما أن غنىٰ الرب وصف لازم له لا يمكن أن يكون غير غني. انظر: الفتاوىٰ (١/ ٤٥-٤٦).
كما أنَّ حاجة العباد إلىٰ الله في عبادتهم إياه وتألههم، كحاجتهم وأعظم في خلقه لهم وربوبيته إياهم؛ فإنَّ ذلك هو الغاية المقصودة لهم. انظر: الفتاوىٰ (١/ ٢٣).
والعبد كلما كان أذل لله وأعظم افتقارًا إليه وخضوعًا له كان أقرب إليه، وأعز له، وأعظم لقدره، فأسعد الخلق أعظمهم عبودية لله. وأما المخلوق فكما قيل: (احتَج إلىٰ من شئت تكن أسيره، واستغنِ عمن شئت تكن نظيره، وأحسِن إلىٰ من شئت تكن أميره)... قاله المؤلف في الفتاوىٰ (١/ ٣٩).

(٢) جاء في الحديث الصحيح في قول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب ﵁: (ما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه، وما لا فلا تتبعه نفسك) أخرجه البخاري (برقم: ١٤٧٣، ٧١٦٣)، ومسلم (برقم: ١٠٤٥).
وجاء في حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا: (ومن يستعفف يُعفَّه الله، ومن يستغن يُغْنه الله، ومن يتصبَّر يُصبِّره الله، وما أعطي أحد عطاء خيرًا وأوسع من الصبر) أخرجه البخاري (برقم: ١٤٦٩)، ومسلم (برقم: ١٠٥٣).
ففي هذه الأحاديث كراهة سؤال اللسان، واستشراف القلب، يقول ابن تيميَّة معلقًا علىٰ هذه الأحاديث: «فكره أخذه من سؤال اللسان واستشراف القلب... وأوصىٰ خواص أصحابه ألَّا يسألوا النَّاس شيئًا» الفتاوىٰ (١٠/ ١٨٢). وقال في بيان معانيها: «و(الاستغناء) ألَّا يرجو بقلبه أحدًا فيتشرف إليه، و(الاستعفاف) ألَّا يسأل بلسانه أحدًا» الفتاوىٰ (١٠/ ٢٥٩). وانظر: الفتاوىٰ (١٠/ ٥٧٥).
ومما يتصل بهذه المسألة ما نبَّه عليه المؤلف من المنع من سؤال المخلوقين ومفاسد ذلك، فبيَّن أنَّ سؤال المخلوقين فيه ثلاثة مفاسد: مفسدة الافتقار إلىٰ غير الله وهي من نوع الشرك، ومفسدة إيذاء المسؤول وهي من نوع ظلم الخلق، وفيه ذل لغير الله وهو ظلم للنفس. انظر: الفتاوىٰ (١/ ١٩٠) (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة). =

له في القلب مكانة، والسعي فيه إذا سعىٰ كإصلاح الخلاء[1].

=كما قرَّر المؤلف في عدَّة مواضع من كتبه أنَّ الأصل في سؤال المخلوق التحريم، وإنما أبيح للضرورة، كما جاءت بذلك الأحاديث الكثيرة في الصحاح والسُّنن والمسانيد. وقد تقدَّم نقل بعض نصوصه في صفحة (٥١). قال رحمه الله: «وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بتحريم مسألة الناس إلا عند الضرورة» الفتاوىٰ (٨/ ٥٣٨)، وقال: «أصل السؤال محرم في المسجد وخارج المسجد إلا لضرورة...» الفتاوىٰ (٢٢/ ٢٠٦).

وقال ابن رجب: «وفي النهي عن مسألة المخلوقين أحاديث كثيرة صحيحة، وقد بايع النبي ﷺ جماعة من أصحابه علىٰ ألَّا يسألوا الناس شيئًا» جامع العلوم والحكم (١/ ٤٧٩).

(١) من طلب المال بشرف وهلع استرقه ذلك واستعبده، وكذا طالب الرئاسة والعلو في الأرض قلبه رقيق لمن يعينه عليها، وهذه الأمور التي يطلبها الإنسان من مال ورئاسة ونحوهما علىٰ نوعين:

منها ما يحتاج العبد إليه كما يحتاج إليه من طعامه وشرابه ومسكنه ومنكحه ونحو ذلك، فهذا يطلبه من الله ويرغب إليه فيه، فيكون المال عنده يستعمله في حاجته بمنزلة حماره الذي يركبه وبساطه الذي يجلس عليه، بل بمنزلة الكنيف الذي يقضي فيه حاجته، من غير أن يستعبده فيكون هلوعًا جزوعًا منوعًا.

ومنها ما لا يحتاج العبد إليه، فهذه لا ينبغي له أن يُعلِّق قلبه بها، فإذا تعلَّق قلبه بها صار مستعبدًا لها، وربما صار معتمدًا علىٰ غير الله. انظر: الفتاوىٰ (١٠/ ١٨٩-١٩٠) (العبودية).

وقد كان الحسن البصري -رحمه الله- يحلف بالله ما أعزَّ أحد الدرهم إلا أذله الله. حلية الأولياء (٢/ ١٥٢).

وكان يقول: «أهينوا الدنيا، فوالله لأهنأ ما تكون إذا أهنتها» انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٧٩).

وإذا كان الهلع علىٰ الدنيا والحرص عليها مذمة ونقصًا، فإنَّ الجود بالمال وسخاء النفس به فضيلة، فالفضائل -كما يقرِّر ابن تيميَّة- ثلاث: فضيلة العقل والعلم والإيمان التي هي كمال القوة المنطقية، وفضيلة الشجاعة التي هي كمال القوة الغضبية، وفضيلة السخاء والجود التي هي كمال القوة الطلبية. انظر: جامع المسائل (٨/ ٩٧).

وفي الحديث المرفوع الذي رواه الترمذي وغيره[1]: (من أصبح والدُّنيا أكبر همِّه شتت الله عليه شمله، وفرَّق عليه ضيعته، ولم يأتِه من الدنيا إلا ما كُتب له. ومن أصبح والآخرة أكبر همِّه جمع الله عليه شمله، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة)[2].

---

(١) أخرجه الترمذي في الجامع (برقم: ٢٤٦٥)، من حديث أنس بن مالك مرفوعًا. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (برقم: ٢١٥٩٠)، وابن ماجه في السُّنن (برقم: ٤١٠٥) من حديث زيد بن ثابت مرفوعًا. وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٧٦١/ برقم: ٤٠٤).

(٢) ومن كلام سفيان بن عيينة -رحمه الله-: «ومن استغنىٰ بالله، أحوج الله إليه النَّاس» انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٧٣). يقول ابن القيم: «إذا أصبح العبد وأمسىٰ وليس همُّه إلا الله وحده؛ تحمل الله سبحانه حوائجه كلها، وحمل عنه كل ما أهمه وفرغ قلبه لمحبته، ولسانه لذكره، وجوارحه لطاعته. وإن أصبح وأمسىٰ والدنيا همُّه حمَّله الله همومها وغمومها وأنكادها ووكله إلىٰ نفسه...» الفوائد ص (١٢١).

وبيَّن ابن تيميَّة أن المرء إنما يعاقب علىٰ حبِّ الدنيا إذا كان هذا الحبُّ يدعوه إلىٰ المعاصي والفواحش، ونبَّه إلىٰ أن فرط الحرص علىٰ المال يوجب ذلك، فقال: «حبُّ المال والشرف يفسد الدين، والذي يعاقب عليه الشخص هو الحبُّ الذي يدعو إلىٰ المعاصي مثل الظلم والكذب والفواحش، ولا ريب أنَّ فرط الحرص علىٰ المال والرئاسة يوجب ذلك، أما مجرد حبِّ القلب إذا كان الإنسان يفعل ما أمر الله به، ويترك ما نهىٰ عنه، ويخاف مقام ربه وينهىٰ النفس عن الهوىٰ، فإنَّ الله تعالىٰ لا يُعاقب علىٰ مثل هذا إذا لم يكن معه عمل» مختصر الفتاوىٰ المصرية ص (٤٩٣).

وفي هذا السياق تحدَّث ابن تيميَّة أيضًا عن جمع المال، وبيَّن أنَّ جامع المال إذا قام فيه بالواجبات، ولم يكتسبه من الحرام، فلا يُعاقب علىٰ ذلك. وأنَّ الاقتصار علىٰ الكفاية وإخراج الفضل أفضل وأسلم، وأفرغ للقلب، وأجمع للهم، وأنفع للدنيا والآخرة، واستشهد بالحديث: (من أصبح والدنيا همُّه...). انظر: مختصر الفتاوىٰ المصرية ص (٤٩٤)= الفتاوىٰ (١١/ ١٠٨).

وقال بعض السلف[1]: (أنت محتاج إلىٰ الدنيا، وأنت إلىٰ نصيبك من الآخرة أحوج، فإن بدأت بنصيبك من الآخرة مرَّ علىٰ نصيبك من الدنيا فانتظمه انتظامًا).

قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨].

فأما تعيين مكسب علىٰ مكسب من صناعة أو تجارة أو بناية[2] أو حراثة أو غير ذلك؛ فهذا يختلف باختلاف النَّاس[3]، ولا أعلم في ذلك شيئًا عامًّا، لكن إذا عنَّ للإنسان جهة فليستخِرِ الله تعالىٰ فيها الاستخارة المتلقاة عن معلِّم الخير ﷺ، فإنَّ فيها من البركة ما لا يُحاط به، ثم ما تيسَّر له فلا يتكلَّف غيره إلا أن يكون منه كراهة شرعية.

---

(١) قاله معاذ بن جبل ﷺ، كما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (برقم: ٣٥٨٤٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٣٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (برقم: ١٠١٤٧)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٣٤). وانظر: مجمع الزوائد للهيثمي (٤/ ٢٢١/ برقم: ٧١٣٠)، والمطالب العالية لابن حجر (١٣/ ٦٢١).

(٢) كذا في مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٦٣)، وفي المخطوط: «بناء».

(٣) وبنحو هذا حرَّر العلاَّمة عبد الرحمن السعدي -رحمه الله- أنَّ أفضل المكاسب الأنفع، وهذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، فقال: «فإن قيل: أي المكاسب أولىٰ وأفضل؟ قيل: قد اختلف أهل العلم في ذلك، فمنهم من فضَّل الزراعة والحراثة، ومنهم من فضَّل البيع والشراء، ومنهم من فضَّل القيام بالصناعات والحرف ونحوها. وكل منهم أدلىٰ بحجته، ولكن هذا الحديث هو الفاصل للنزاع، وهو أنَّه ﷺ قال: (احرص علىٰ ما ينفعك، واستعِن بالله). والنافع من ذلك معلوم أنَّه يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، فمنهم من تكون الحراثة والزراعة أفضل في حقه، ومنهم من يكون البيع والشراء والقيام بالصناعة التي يحسنها أفضل في حقه، فالأفضل من ذلك وغيره الأنفع» بهجة قلوب الأبرار ص (٢٩).

وأما ما تعتمد عليه من الكتب في العلوم: فهذا باب واسع، وهو أيضًا يختلف باختلاف[1] نشء الإنسان في البلاد، فقد يتيسَّر له في بعض البلاد من العلم أو من طريقةٍ ومذهبٍ فيه[2] ما لا يتيسَّر له في بلد آخر[3]، لكن جماع الخير[4] أن يستعين بالله سبحانه في تلقِّي العلم الموروث عن النبي ﷺ؛ فإنَّه

---

(١) وقرَّر العلامة السعدي نحو هذا؛ فبيَّن أنَّ العلم النافع هو علم ما جاء به الرسول ﷺ، وأن تعيين علم علىٰ آخر يختلف باختلاف الأحوال، ثم أرشد إلىٰ طريقة يحصِّل بها طالب العلم مراده من العلم الذي يقصده، فقال: «أما العلم النافع: فهو العلم المزكي للقلوب والأرواح، المثمر لسعادة الدارين. وهو ما جاء به الرسول ﷺ من حديث وتفسير وفقه، وما يعين علىٰ ذلك من علوم العربية بحسب حالة الوقت والموضع الذي فيه الإنسان، وتعيين ذلك يختلف باختلاف الأحوال. والحالة التقريبية: أن يجتهد طالب العلم في حفظ مختصر من مختصرات الفنِّ الذي يشتغل فيه، فإن تعذَّر أو تعسَّر عليه حفظه لفظًا، فليكرره كثيرًا متدبرًا لمعانيه حتىٰ ترسخ معانيه في قلبه، ثم تكون باقي كتب هذا الفنِّ كالتفسير والتوضيح والتفريع لذلك الأصل الذي عرفه وأدركه، فإنَّ الإنسان إذا حفظ الأصول وصار له ملكة تامة في معرفتها هانت عليه كتب الفنِّ كلّها: صغارها وكبارها، ومن ضيع الأصول حرم الوصول» بهجة قلوب الأبرار ص (٢٧).

(٢) المثبت في مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٦٤): «من طريقه ومذهبه فيه»، والتصحيح من المخطوط.

(٣) ما يقع في البلاد من الفتن القولية والعملية سببه خفاء نور النبوة، يقول ابن تيميَّة: «فالفتن القولية والعملية هي من الجاهلية بسبب خفاء نور النبوة عنهم، كما قال مالك بن أنس: (إذا قلَّ العلم ظهر الجفاء، وإذا قلَّت الآثار ظهرت الأهواء)...» الفتاوىٰ (١٧/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٤) ذكر المؤلف في جواب هذا السؤال أنَّ المعتمد من الكتب يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والبلاد، وأرشد إلىٰ أربعة أمور هي طرق تحصيل جماع الخير في هذا الباب: أن يستعين بالله في تلقِّي العلم الموروث، وأن تتجه همته لفهم مقاصد الرسول ﷺ في أمره ونهيه، وأن يعتصم في كل باب من أبواب العلم بأصل مأثور، وأن يسأل الله الهداية والسداد فيما اختلف واشتبه عليه.

هو الذي يستحق أن يُسمَّىٰ علمًا، وما سواه إما أن يكون علمًا فلا يكون نافعًا، وإما ألا يكون علمًا وإن سُمي به. ولئن كان علمًا نافعًا فلا بدَّ أن يكون في ميراث محمد ﷺ ما يغني عنه مما هو مثله وخير منه.

ولتكن همته فهم مقاصد الرسول في أمره ونهيه وسائر كلامه[1]، فإذا اطمأن قلبه أنَّ هذا هو مراد الرسول فلا يعدل عنه[2] فيما بينه وبين الله تعالىٰ ولا مع الناس إذا أمكنه ذلك.

---

(١) فإذا فهم مقاصد الرسول ﷺ استطاع أن يردَّ إليها جزئيات العلم ونوازل المسائل.
يقول المؤلف في تقرير ذلك: «فإنَّ الشارع نصوصه كلمات جوامع، وقضايا كليَّة، وقواعد عامة، يمتنع أن ينصَّ علىٰ كل فرد من جزئيات العالم إلىٰ يوم القيامة، فلا بدَّ من الاجتهاد في المعيَّنات: هل تدخل في كلماته الجامعة أم لا؟ وهذا الاجتهاد يسمىٰ (تحقيق المناط)...» المنهاج (٦/ ١٣٩-١٤٠).
وقال أيضًا: «الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين: أنَّ النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد. ومنهم من يقول: إنها وافية بجميع ذلك. وإنما أنكر ذلك من أنكره لأنَّه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد، وذلك أنَّ الله بعث محمدًا ﷺ بجوامع الكلم، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضيَّة كليَّة وقاعدة عامة تتناول أنواعًا كثيرة، وتلك الأنواع تتناول أعيانًا لا تحصىٰ، فبهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد» الفتاوىٰ (١٩/ ٢٨٠).

(٢) فالنبي ﷺ أعلم وأفصح وأنصح، فإذا علم مراده فلا يصح العدول عنه. وهذا المعنىٰ كثيرًا ما يحتفي به المؤلف تقريرًا وتأكيدًا واستعمالًا، ومن ذلك قوله: «ومحمد ﷺ أعلم الخلق بالحقِّ، وهو أفصح الخلق لسانًا، وأصحهم بيانًا، وهو أحرص الخلق علىٰ هدىٰ العباد... فلا بدَّ أن يكون بيانه وخطابه وكلامه أكمل وأتم من بيان غيره» الدرء (١/ ٢٢-٢٣)= باختصار.
وقال: «وليس أحد أعلم بالله من رسوله، ولا أنصح للأمة منه، ولا أفصح ولا أحسن بيانًا منه» الفتاوىٰ (١٨/ ١٢٩).

وليجتهد أن يعتصم في كل باب من أبواب العلم بأصل مأثور عن النبي ﷺ[1].

وإذا اشتبه عليه مما قد اختلف فيه النَّاس فليدع بما رواه مسلم في صحيحه[2] عن عائشة رضي الله عنها أنَّ رسول الله ﷺ كان يقول إذا قام يصلي من الليل: (اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم)[3].

---

(١) لا بدَّ أن يكون مع الإنسان أصول كليَّة ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقىٰ في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليَّات، فيتولد فساد عظيم. قاله المؤلف في الفتاوىٰ (١٩/ ٢٠٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (برقم: ٧٧٠).

(٣) وقد كان ابن تيميَّة رحمه الله يفعل ذلك ويطبقه كما حكاه عنه ابن عبد الهادي، فقال: «وكان رحمه الله يقول: ربما طالعت علىٰ الآية الواحدة نحو مائة تفسير، ثم أسأل الله الفهم وأقول: يا معلِّم إبراهيم علمني. وكنت أذهب إلىٰ المساجد المهجورة ونحوها، وأمرغ وجهي في التراب وأسأل الله تعالىٰ وأقول: يا معلِّم إبراهيم» العقود الدُّرِّية ص (٣٨). وقال ابن القيم: «حقيق بالمفتي أن يكثر الدعاء بالحديث الصحيح: (اللهم ربَّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم) وكان شيخنا كثير الدعاء بذلك، وكان إذا أشكلت عليه المسائل يقول: (يا معلِّم إبراهيم علمني) ويكثر الاستعانة بذلك» المستدرك علىٰ فتاوىٰ ابن تيمية (٥/ ١٥٠).

وقد ذكر ابن تيمية أنَّ اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك ويصححه، فقال: «اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك ويصححه، قال تعالىٰ: ﴿ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد:١٧] وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء:٦٦-٦٨]...» الفتاوىٰ (٤/ ١٠). =

فإنَّ الله تعالىٰ قد قال فيما رواه عنه رسوله: (يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم)[1]. وأما وصف (الكتب والمصنفين) فقد سُمع منا في أثناء المذاكرة ما يسره الله سبحانه. وما في الكتب المصنفة المبوبة كتاب أنفع من (صحيح محمد بن إسماعيل البخاري)، لكن هو وحده لا يقوم بأصول العلم، ولا يقوم بتمام المقصود للمتبحر في أبواب العلم؛ إذ لا بدَّ من معرفة أحاديث أخر، وكلام أهل الفقه وأهل العلم[2] في الأمور التي يختص بعلمها بعض العلماء.

=وأشار إلىٰ أنَّ من أسباب حصول العلم عمل الإنسان بما يعلمه، فقال: «فمن عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴾ [محمد:١٧]... وكذلك من أعرض عن اتباع الحق الذي يعلمه تبعا لهواه، فإنَّ ذلك يورثه الجهل والضلال، حتىٰ يعمىٰ قلبه عن الحقِّ الواضح...» الفتاوىٰ (١٠/ ١٠) (التحفة العراقية).

(١) العبد مفتقر إلىٰ الله في حصول الهدىٰ والسداد في العلم، فإن لم يهدِه الله ويوفقه حصل له الانحراف والزيغ. يقول المؤلف منبهًا علىٰ هذا المعنىٰ: «العبد مفتقر إلىٰ ما يسأله من العلم والهدىٰ، طالب سائل، فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويدله، كما قال: (يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم)...» الفتاوىٰ (٤/ ٣٩).
وقال: «وقد يُشكل الشيء ويشتبه أمره في الابتداء، فإذا حصل الاستعانة بالله واستهداؤه ودعاؤه والافتقار إليه، أو سلوك الطريق الذي أمر بسلوكها؛ هدىٰ الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم» الصفدية (١/ ٢٩٥).
وقال أيضًا: «وقد يكون الرجل من أذكياء الناس وأحدِّهم نظرًا ويعميه عن أظهر الأشياء، وقد يكون من أبلد الناس وأضعفهم نظرًا ويهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، فلا حول ولا قوة إلا به» الدرء (٩/ ٣٤).

(٢) أشار المؤلف إلىٰ أنَّ مسمَّىٰ (أهل الحديث) لا يقتصر علىٰ من سمع الحديث وكتبه ورواه، فقال: «ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين علىٰ سماعه أو كتابته أو روايته، بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرًا وباطنًا، واتباعه باطنًا وظاهرًا» الفتاوىٰ (٤/ ٩٥).

وقد أوعبت الأمة في كل فنٍّ من فنون العلم إيعابًا[1]، فمن نوَّر الله قلبه هداه بما يبلغه من ذلك، ومن أعماه لم تزِده كثرة الكتب إلا حيرة وضلالًا، كما قال النبي ﷺ لابن لبيد[2] الأنصاري[3]: (أوَليست التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارىٰ؟ فماذا تغني عنهم؟!)[4].

فنسأل الله العظيم أن يرزقنا الهدىٰ والسداد[5]، ويلهمنا رشدنا، ويقينا شرَّ أنفسنا، وألَّا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا من لدنه رحمة إنَّه هو الوهاب، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلواته علىٰ أشرف المرسلين.

* * *

(١) كذا في مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٦٥)، وفي المخطوط: «أبوابًا».
(٢) المثبت في الفتاوىٰ: (١٠/ ٦٦٥): «لأبي لبيد»، والتصحيح من المخطوط. ويُكنىٰ أبا عبد الله كما في مصادر ترجمته.
(٣) هو زياد بن لبيد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري ﷺ، شهد العقبة وبدرًا، وكان عامل النبي ﷺ علىٰ حضرموت، وتوفي سنة (٤١هـ). انظر: الطبقات الكبرىٰ لابن سعد (٣/ ٥٥٣)، أسد الغابة (٢/ ٣٣٩)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/ ١٢٠٤)، تهذيب الكمال للمزي (٩/ ٥٠٦)، الإصابة لابن حجر (٤/ ٦٣).
(٤) أخرجه الدارمي في مسنده (برقم: ٢٩٦)، والترمذي في الجامع (برقم: ٢٦٥٣). وصححه الألباني في صحيح الجامع (برقم:٦٩٩٠).
(٥) لا بدَّ للعبد من سؤال الله التوفيق والهدىٰ والسداد في كل وقت، وعلىٰ كل حال، ولذلك أُمر العبد بسؤال الله الهداية إلىٰ الاستقامة علىٰ الصراط المستقيم. يقول المؤلف في تأكيد هذا الأصل: «كل عبد فهو مفتقر دائمًا إلىٰ حصول الهداية.. فإنَّ الصراط المستقيم حقيقته: أن تفعل كل وقت ما أمرت به في ذلك الوقت من علم وعمل، ولا تفعل ما نهيت عنه... والهدىٰ المجمل لا يغنيه إن لم يحصل هدىٰ مفصَّل في كل ما يأتيه ويذره من الجزئيات التي يحار في كثير منها أكثر عقول الخلق» الفتاوىٰ (٢٢/ ٤٠٠-٤٠١)= بتصرف يسير.
وقال: «وهذا الانحراف أمر تتقاضاه الطباع، ويزينه الشيطان؛ فلذلك أُمر العبد بدوام دعاء الله سبحانه بالهداية إلىٰ الاستقامة» اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٨٣).

الفهارس

وتحتوي على:

- فهرس المراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس المراجع

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرقة المذمومة (الإبانة الكبرىٰ)، لعبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، ت. رضا نعسان معطي وآخرون، ط. دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لعلي بن بلبان الفارسي، ت. شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ.

- الآداب الشرعية، لعبد الله بن محمد بن مفلح، ت. شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

- الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت. سمير الزهيري، ط. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ.

- الاستغاثة في الرد علىٰ البكري، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. عبدالله دجين السهلي، ط. دار المنهاج، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

- الاستقامة، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعلي بن محمد الجزري، ت. علي معوض وعادل أحمد، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر، ت. عبد الله عبد المحسن التركي، ط. دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ.

- أعيان العصر وأعوان النصر، لخليل بن أيبك الصَّفدي، ت. علي أبو زيد وآخرون، ط. دار الفكر، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ.

- اقتضاء الصراط المستقيم، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. ناصر عبد الكريم العقل، ط. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثامنة، ١٤٢١هـ.

- الإيمان الأوسط (شرح حديث جبريل)، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. علي بخيت الزهراني، ط. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ.

- الإيمان، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٣هـ.

- برنامج التجيبي، للقاسم بن يوسف التجيبي السبتي، ت. عبد الحفيظ منصور، ط. الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، ١٩٨١م.

- بهجة قلوب الأبرار، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الرابعة، ١٤٢٣هـ.

- تاريخ دمشق، لعلي بن الحسن (ابن عساكر)، ت. عمرو بن غرامة العمروي، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

- التدمرية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. محمد عودة السعوي، ط. مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثامنة، ١٤٢٤هـ.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، ت. بشار عواد معروف، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٠هـ.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، ت. عبدالله عبدالمحسن التركي، ط. دار هجر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ.

- جامع الرسائل ، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، ت. محمد رشاد سالم ، ط. دار العطاء، الرياض، ١٤٢٢هـ.

- جامع العلوم والحكم، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب، ت. شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤١٩هـ.

- الجامع الكبير، لمحمد بن عيسىٰ الترمذي، ت. بشار عواد معروف، ط. دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٦م.

- جامع المسائل، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. محمد عزير شمس وعبد الرحمن قائد، ط. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

- جامع بيان العلم وفضله، ليوسف بن عبد الله ابن عبد البر، ت. أبي الأشبال الزهيري، ط. دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ.

- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، جمعه: محمد عزير شمس وعلي محمد العمران، ط. دار عالم الفوائد، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ.

- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، أشرف علىٰ طبعه: علي السيد المدني، ط. مطبعة المدني، القاهرة.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط. مكتبة السعادة، ١٣٩٤هـ.

- درء تعارض العقل والنَّقل، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطَّبعة الثَّانية، ١٤١١هـ.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٩٢هـ.

- الدعاء، لسليمان بن أحمد الطبراني، ت. محمد سعيد البخاري، ط. دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ.

- الرد علىٰ الشاذلي في حزبيه، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. علي بن محمد العمران، ط. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ.

- الرسالة التبوكية، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت. محمد عزير شمس، ط. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

- الزهد، لهنَّاد بن السري الكوفي، ت. عبد الرحمن الفريوائي، ط. الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ.

- الزهد، لوكيع بن الجراح، ت. عبد الرحمن الفريوائي، ط. مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ.

- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد بن ماجه، مع أحكام الألباني، عناية: مشهور حسن سلمان، ط. دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ.

- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، ومعه أحكام محمد ناصر الدين الألباني، ت. مشهور حسن سلمان، ط. دار المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ.

- السنن الكبرىٰ، لأحمد بن شعيب النسائي، ت. حسن شلبي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

- سنن النسائي، لأحمد بن شعيب النسائي، ومعه أحكام محمد ناصر الدين الألباني، ت. مشهور حسن سلمان، ط. دار المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ.

- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذَّهبي. ت. مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. ط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ.

- شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين البيهقي، أشرف علىٰ تحقيقه مختار أحمد الندوي، ط. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ.

- الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. محمد حلواني ومحمد شودري، ط. دار المعالي، الدمام، الإصدار الثاني، ١٤٢٨هـ.

- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت. محمد زهير الناصر، ط. دار طوق النجاة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

- صحيح الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

- صحيح الجامع الصغير وزياداته، لمحمد ناصر الدّين الألباني، ط. المكتب الإسلامي.

- صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ.

- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية ودار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ.

- الصفدية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، ت. محمد رشاد سالم، ط. دار الهدي النبوي ودار الفضيلة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

- الطبقات الكبرىٰ، لمحمد بن سعد بن منيع، ت. علي محمد عمر، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت. نايف أحمد الحمد، ط. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ.

- العقود الدُّريّة في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، ت: علي محمد العمران، ط. دار عالم الفوائد، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح: محب الدين الخطيب، ط. المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب، ت. طارق عوض الله محمد، ط. دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

- فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ت. الوليد آل فريان، ط. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الحادية عشرة، ١٤٢٤هـ.

- فتوىٰ في القيام والألقاب، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، طبعت ضمن رسائل ونصوص بتحقيق صلاح الدين المنجد، ط. دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٨٠م.

- الفرقان بين الحق والبطلان، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. حمد أحمد العصلاني، ط. مركز ابن تيمية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ.

- الفوائد، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت. محمد عزير شمس، ط. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ.

- الكلام علىٰ مسألة السماع، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت. محمد عزير شمس، ط. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ.

- الكلم الطيّب، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تخريج: محمد ناصر الدّين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، سنة ١٩٧٧م.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، ت. حسام الدين القدسي، ط. مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ.

- مجموع الفتاوىٰ، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. ط. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. سنة ١٤١٦هـ.

- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب، ت. طلعت فؤاد الحلواني، ط. دار الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

- مختصر الفتاوىٰ المصرية لابن تيمية، لمحمد بن علي البعلي، ت. عبد المجيد سليم، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- مختصر منهاج القاصدين، لأحمد بن عبد الرحمن بن قدامة المقدسي، ت. شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، ط. مكتبة دار البيان، دمشق، ١٣٩٨هـ.

- مدارج السالكين، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت. محمد حامد الفقي، ط. دار الكُتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

- المدخل للسنن الكبرىٰ، لأحمد بن الحسين البيهقي، ت. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

- المسائل العقدية المتعلقة بالحسنات والسيئات، لصالح عبد العزيز سندي، ط. دار اللؤلؤة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ.

- المستدرك علىٰ الصحيحين، لمحمد بن عبد الله الحاكم، وبذيله التلخيص للذهبي، مصورة عن الطبعة الهندية، بإشراف: يوسف المرعشلي، ط. دار المعرفة، بيروت.

- المستدرك على مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية، جمعه: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ.

- مسند أبي يعلىٰ الموصلي، لأحمد بن علي بن المثنىٰ التميمي، ت. حسين سليم أسد، ط. مكتبة الرشد ودار المأمون، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ.

- مسند الإمام أحمد، لأحمد بن محمد بن حنبل، ت. شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

- مسند البزار (البحر الزخار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار، ت. محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، ط. مكتبة العلوم والحكم.

- المسند، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت. حسين سليم أسد، ط. دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

- المصنف، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ت. محمد عوامة، ط. دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ.

- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأحمد بن علي بن حجر، ت. مجموعة من المحققين بإشراف سعد بن ناصر الشثري، ط. دار العاصمة ودار الغيث، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ.

- معجم الشيوخ، لمحمد بن أحمد الذهبي، ت. محمد الحبيب، ط. مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ.

- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، ت. حمدي عبد المجيد السلفي، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت. عادل يوسف العزازي، ط. دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ.

- مفتاح دار السعادة، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت. عبد الرحمن حسن قائد، ط. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ.

- منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. محمد رشاد سالم. ط. جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١١هـ.

- نظرية العقد، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت. محمد حامد الفقي، مصورة دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير)، ت. محمود الطناحي وطاهر الزاوي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

فهرس الموضوعات(*)

(*) ما كان من الموضوعات مختومًا بـ (ت) فهو من التعليقات، وما عداه فمن نص الوصية.







هذه الرسالة الموسومة بـ «الوصيّة الصُّغرى» لابن تيمية -رحمه الله- رسالةٌ جامعة، ووصيّة نافعة، ومع إيجازها واختزالها إلا أنّ مؤلفها كتبها بأسلوب واضح سهل، يعقله النّاشئ والمبتدئ، فضلًا عن المقتصد والمنتهي، ثمّ إنّها تضمّنت أصولاً كبارًا، وقواعد عظامًا، كتقريره وتحريره لأصلَي: حق الله تعالى وحق العباد، والاحتفاء بالعلم والرّواية، والعمل والاتّباع، والفقه والدّراية، والرّعاية لعبادة الله عزّ وجلّ، والتحقيق في مسألة أفضل الأعمال، ومعالم منهجية في تحصيل العلم الشّرعي.

وهذه الرسالة الوجيزة جديرة بالاهتمام والمدارسة في المحاضن التربوية، والحلقات القرآنية، والمدارس الدّينيّة.

وهذا التعليق يتضمن التوضيح والشرح لهذه «الوصيّة»، وقد عُنِيَ المعلّقُ بما حرّره وبيّنه ابن تيمية نفسه في مُصنّفاته الأخرى، فالمؤلّف أدرى بمراده من غيره.





المملكة العربية السعودية - الرياض - الرمز البريدي: ١٢٢٧٤
سجل تجاري: ١٠١٠٢٥٨٨٣٨ هاتف: ٩٦٦١١٢٢٥٥٤٧٣+ فاكس: ٩٦٦١١٢٢٥٠١٦٧+
www.afaqpub.com info@afaqpub.com
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٢٨٨١-٩
شركة مطبعة النرجس-ت: ٠٥٠٥٢٧٨٤٦١